

(١٣) ثورة التصحيح

الثورة:

في عام ١٩٦١ حدثت في مصر ثورة بكل معاني الثورة وإن كانت سلمية . وهي ثورة تنسب إلى عبد الناصر ولا يمكن أن تنسب إلا إليه . يمكن القول - مجازاً- أنها المرحلة الثانية من ثورة ١٩٥٢ . ولكنها كانت أكثر بكثير من ذلك . بل نستطيع أن نقول أنها أنهت ثورة ١٩٥٢ فكراً وقيادة وقوى واتجاهاً . والقدر الذي يمكن قبوله بيقين أنها ثورة تصحيح لثورة ١٩٥٢ مع تحفظ سنذكره فيما بعد .

أما إنها ثورة فلأنها تجاوزت وتخطت كل الأطر الدستورية والقانونية التي كانت قائمة وضربت ضرباتها بسلسلة من القرارات التي أصدرها عبد الناصر شخصياً بدون عرضها على أية مؤسسة دستورية . يقول أحمد حمروش في كتابه " مجتمع عبد الناصر " إن عبد الناصر في ذلك التاريخ " بدأ يدبر ثورة جديدة بسرية كاملة.. بصورة تختلف قليلاً عما حدث قبل ٢٣ يوليو " . وينقل عن زكريا محي الدين وعبد اللطيف البغدادي أن قرارات ١٩٦١ لم تعرض على مجلس قيادة الثورة السابقين في جلسات عمل رسمية " .. ثم يضيف " . وفجأة.. وبلا تمهيد.. ودون حشد للجماهير أو تعبئة للأفكار.. أو محاولة لتحريك التنظيم أخذت وسائل الإعلام من صحف وإذاعة تصدر بقوانين جديدة .. خلال أربعة أيام بدأت من ١٩ يوليو وانتهت يوم الاحتفال بعيد الثورة التاسع كانت قد صدرت كل تلك القوانين التي تمت بطريقة الصدمة وغيرت من واقع المجتمع " . -

وإما أنها ثورة سلمية فلأن الذي خطط لها وقادها رئيس الدولة ولم تجد مقاومة تذكر وإن كانت لم تتردد في شل حركة أية مقاومة محتملة عن طريق فرض الحراسات (التجريد من الامكانيات الاقتصادية للمقاومة) و الابعاد من الريف (التجريد من الامكانيات القبلية والعشائرية للمقاومة) . هذا- طبعاً في داخل مصر- أما في الخارج فقد أصيب أعداء عبد الناصر بالسعار وبدأ تجهيز الخطط لمعارك ١٩٦٧ بقصد تصفية نظام عبد الناصر.

أما أنها ثورة جمال عبد الناصر فلأن جمال عبد الناصر هو الذي صاغ أفكارها وأصدر قراراتها وقاد عملية تنفيذها .. لا يعني هذا أنه لم يشاور فيها أحد، بل شاورهم . الذين تكلموا وعارضوا (عبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين وزكريا محي الدين).. أما الباقيون فعبروا عن موافقتهم .. بالصمت وعدم الاعتراض . ومن أستعان بهم عبد الناصر في صياغة ثورته في قوانين ، وكان من بينهم عزيز صدقي، لم يطلب إليهم رأيهم في مبدأ الثورة بل طلب رأيهم في كيفية تنفيذها .

أما أنها أكثر بكثير من أن تكون المرحلة الثانية من ثورة ١٩٥٢ فلأنها لم تكن امتداداً تلقائياً ، ولو نامياً ، للمرحلة السابقة عليها . بل كانت قطعاً لذلك الامتداد التلقائي واختياراً جديداً في المنطلقات والغايات والأساليب بحيث تكاد تكون ثورة عليها لولا أن الثورتين متتابعتان وأن قائدهما واحد وهو ما حال دون الذين يركزون انتباههم على الجوانب الذاتية ويتجاهلون الجوانب الموضوعية ويبين الانتباه إلى أن ثورة كاملة عارمة حدثت في مصر عام ١٩٦١ أكثر تقدمية وأكثر ديموقراطية من ثورة ١٩٥٢ .

وقد يمكن أن تسمى ثورة ١٩٦١ ثورة تصحيح لمسار ثورة ١٩٥٢ لأنها بينت التجربة الأولى وأخطائها ولأن هدفها كان تصحيح تلك الأخطاء على ضوء حصيلة التجربة. يمكن أن تسمى كذلك مع تحفظ يستحق أقصى درجات الانتباه هو أن ليس كل تغيير تصحيحاً . التصحيح هو إلغاء للخطأ وتحقيق للصواب . أما إلغاء الصواب والرجوع إلى الخطأ فهو تصحيحاً بل ردة . ومقياس الخطأ والصواب هنا هو " التقدمية " التي لا تكون كذلك إلا إذا كانت محققة لمصالح أغلبية الشعب أي إذا كانت

ديموقراطية . لهذا نستطيع- إذا شئنا- أن نعتبر ثورة ١٩٦١ تصحيحاً لثورة ١٩٥٢ لأنها أكثر منها تقدمية وديموقراطية . ولكننا لا نستطيع- مثلاً - اعتبار إلغاء ما أنجزته ثورة ١٩٦١، فيما لو وقع، والعودة إلى المبادئ الستة لثورة ١٩٥٢ تصحيحاً .

ولقد بدأت الأحداث في مصر تمهد للثورة موضوعياً منذ عام ١٩٥٦ . ففي ذلك العام أثبتت الأحداث كما قلنا من قبل- بأكثر الأدلة إقناعاً -، إن الحرب، ان المراهنة على مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في التنمية مراهنة خاسرة . وان الاحتفاظ بالاستقلال الوطني وفتح أبواب الوطن لرؤوس الأموال الأجنبية معاً مستحيل في مصر (... وكافة الدول النامية) . ثم اننا قد عرفنا مما سبق كيف نكصت الرأسمالية المصرية عن تمويل خطة التنمية وخذلت قائد الثورة الذي منحها من الفرص الاقتصادية والسياسية أكثر مما تستحق .

ولقد كان عبد الناصر يجرب ولكن لا يفرط ، ويخطئ ولكن يتعلم ، ويثق ولكن لا يخدع ، وهكذا ما إن بدأت الأحداث تمهد للثورة حتى بدأ هو أيضاً يتحضر لها .

كان أول صدام مع الرأسمالية المصرية عام ١٩٥٦ أيضاً . ففي ذلك العام صدر قرار تأمين شركتي السكر والتقطير (أحمد عبود...) بعد أن عجزت الثورة بكل الوسائل عن اقتضاء الضرائب المترامية على شركتتين اعتادتتا التهرب من الضرائب منذ وقت طويل . (في ٢٤ مايو ١٩٥٤ قضى نهائياً باحقية الحكومة في مبلغ ٤,٨٦٦,١٥٤ جنيهاً ضرائب مترامية منذ ١٩٤٨ فاصطنعت الشركتان ميزانية تقول أن خسائرها (٣,٢٢٠,٢٤٠ جنيهاً عام ١٩٥٤) و في عام ١٩٦٠ أمم البنك الأهلي المصري وبنك مصر وتلا ذلك تأمين تجارة الأدوية وصناعاتها وشركات كبس القطن وفي ذات العام أمت الصحف .

وفي يوم ٢٠ يوليو ١٩٦١ ضرب عبد الناصر ضربته الثورية بسلسلة من القرارات بقوانين . أولها القانون ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم كافة البنوك وشركات التأمين ومنشآت أخرى بلغ عددها ٤٨٩ منشأة وشركة ومصنعاً أضيفت تبعاً إلى الجدول الملحق بقانون بمقتضى قوانين وقرارات لاحقة آخرها القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٤ وكان من بينها بيوت تصدير القطن وشركات الحلج والنقل البحري والمقاولات والتجارة الخارجية وتجارة الجملة والمحال التجارية الكبرى والغزل والنسيج والنقل النهري والنقل المشترك في المدن ونقل السيارات في الأقاليم .

وفي ذات اليوم ٢٠ يوليو ١٩٦١ صدر القانون ١١٨ لسنة ١٩٦١ باشتراك الدولة بحصة لا تقل عن ٥٠% من منشآت وشركات ومؤسسات بلغ عددها ٣٨٤ بمقتضى قرارات وقوانين لاحقة آخرها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٣ . وقد تم في غضون عام ١٩٦٢ التأميم الكامل لبعض تلك المؤسسات .

وفي يوم ٢٠ يوليو ١٩٦١ أيضاً صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٦١ بتحديد عشرة آلاف جنيه كحد أقصى لملكية أي فرد في مجموعة من الشركات . وتقرر إنهاء عقود المناجم و المحاجر التي سيستغلها الأفراد وشركات القطاع الخاص واسقاط الالتزام عن شركات المياه والنور والترايم الأجنبية وتأميم شركة شل للبتترول وتحويل اسهم الجمعية التعاونية للبتترول الى شهادات استثمار البنك الاهلي وأخيراً صدر القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ بتصفية الحراسات وتأميم كافة الأموال الموضوعه تحت الحراسة. ولقد تم ذلك بدون تعويض أكثر من ١٥ ألف جنيه .

وامتدت الثورة إلى الريف. فصدر القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ بتخفيض الحد الأقصى للملكية الزراعية للفرد وأسرتة (زوجته وأولاده القصر) من ٣٠٠ فدان إلى ١٠٠ فدان بما فيها الأراضي البور والصحراوية. وحرم على أي مالك لأي أرض مهما كان مقدارها أن يحوز هو وزوجته وأولاده القصر بطريق الايجار أو وضع اليد أو بأية طريقة أخرى أكثر من خمسين فدانا كما حرم الوكالة في

إدارة أو استغلال الأراضي الزراعية وما في حكمها فيما يزيد عن هذا القدر وبذلك أجبر من يملكون أكثر من خمسين فداناً على تأجير الزيادة لصغار المزارعين ففضى بشكل أساسي على الرأسمالية الزراعية وفي عام ١٩٦٣ (صدر القانون رقم ١٥) بتحرير ملكية الأجانب للأراضي الزراعية إطلاقاً. والقانون رقم ٨٢ . بمنع توزيع الأراضي المستولى عليها والمزروعة حدائق على خريجي المعاهد الزراعية كما كان معمولاً به من قبل وإدارتها لحساب الدولة . وأخيراً صدر القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٦٤ ونص على أن تؤول الأراضي المستولى عليها إلى الدولة " بدون مقابل " .

وفي عام ١٩٦٤ كانت كل النصوص التشريعية قد عجزت عن مواجهة حيل الاقطاعيين وكبار الملاك فاتخذ إجراء ابعادهم عن قرى الفلاحين وتحديد أقامتهم في مدن أخرى بعيدة عنها .

الانتباه إلى المجهولين:

قضت تلك الاجراءات إلى حد كبير على السيطرة الرأسمالية في مجالات الانتاج الزراعي والصناعي والتبادل وقطاع المال والخدمات فانفسح المجال لمزيد من المكاسب للعمال والفلاحين . ففي اليوم السابق على صدور قوانين التأمين صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٦١ بتخصيص ٢٥% من أرباح الشركات المساهمة للموظفين وللعمال ثم امتد هذا الحق في ٦ يناير ١٩٦٤ ليشمل المؤسسات العامة والشركات التابعة لها والجمعيات التعاونية و الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

وفي اليوم ذاته أي يوم ١٩ يوليو ١٩٦١ صدر القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦١ بأن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة في أية شركة أو مؤسسة عضوان منتخبان من الموظفين والعمال . وفي يوم ٢٧ يوليو تقرر تحديد ساعات العمل فاصبحت ٤٢ ساعة في الأسبوع مع يوم راحة بعد أن كانت ٤٨ ساعة. فلما حاول بعض أصحاب الأعمال تخفيض الأجور بنسبة خفض ساعات العمل صدر القانون رقم ١٧٥ مقررأ عدم تأثر الأجور بتحديد ساعات العمل . وصدر القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٦٢ بالسماح بالتفرغ للعمل النقابي . والقانون رقم ٩٣٨ لسنة ١٩٦٢ بإباحة تكوين النقابات لعمال الحكومة والمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الإدارية و لم تستثن إلا وزارة الحربية.

الميثاق:

كانت كل تلك الإجراءات التي بدأت متفرقة ثم تكتسفت في شهر يوليو ١٩٦١ تطبيقاً عملياً لمجموعة من الأفكار اختمرت في ذهن عبد الناصر فنفذها قبل أن تصاغ وتعلن في وثيقة بعام كامل . نعني بتلك الأفكار " ميثاق العمل الوطني " الذي قدمه عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في ١ مايو ١٩٦٢ وأقره المؤتمر وصدر يوم ٣٠ يونيو ١٩٦٢. قدمه عبد الناصر بقوله : " الميثاق عبارة عن مبادئ عامة أو إطار للعمل أو إطار للخطة . نتج عن ايه ؟ .. نتج عن تجربة وممارسة لمدة عشر سنوات. العشر سنوات التي فاتت كانت فترة تجربة وفترة ممارسة. كانت فترة مشينا فيها بالتجربة والخطأ (جلسة ٢٦ مايو ١٩٦٢). و أقره المؤتمر وأصدره : " ليكون إطاراً لحياتنا وطريقاً لثورتنا ودليلاً لعملنا من أجل المستقبل " .

وإذا كانت تلك الاجراءات التي تحدثنا عنها جزءاً مكملاً لفهم الميثاق من حيث هو تطبيق له وإن كانت قد سبقت إصداره ، فإن الأسلوب الذي صدر به الميثاق والقرارات التي اتخذت في تكوين المؤتمر الذي أصدره تمس مشكلة الديمقراطية في مصر في الصميم . لقد تضمنت الاجراءات الاقتصادية التي سبقت إصدار الميثاق مزيداً من التحرر لقوى الشعب العاملة. وطرحه على أكبر مؤتمر شعبي سياسي منظم في تاريخ مصر بدلاً من إصداره بقرار جمهوري مثل القوانين التي سبقته يعبر بذاته عن اتجاه ديموقراطي لا شك فيه. واكثر من كل هذا دلالة على ديموقراطية عبد الناصر ما دار في المؤتمر

واللجنة التحضيرية من قبله من مناقشة ساهم فيها عبد الناصر بقسط وفير. وعلى قدر ما نعلم لم يحدث في تاريخ مصر ولا في تاريخ أي بلد آخر أن اهتم رئيس دولة وقائد بأن ينتخب الشعب ممثلين له ليعرض عليهم افكاره وليناقشوه فيها ، قبل أن تعلن على الوجه الذي جرت به المناقشات الصريحة في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية. كما لا يكاد يكون معقولاً أن ذلك الرئيس القائد الزعيم لا يستثني من عضوية المؤتمر أولئك الذين يعرف أن افكاره تدينهم فيقبل تحدي اللقاء معهم في مؤتمر علني تدور المناقشة فيه تحت سمع وبصر الشعب فيجادلونه ويجادلهم ويدافع عن موقفه المعادي لهم . ذلك لأن الرأسماليين والليبراليين وسدنتهم من المثقفين والكتاب كانوا ممثلين على أوسع نطاق في المؤتمر كما كانت البيروقراطية ممثلة على نطاق واسع .

كان المؤتمر الوطني يتكون من أعضاء منتخبين منهم ٣٧٩ يمثلون الفلاحين و ٢١٠ يمثلون العمال و ١٥٠ يمثلون الرأسمالية و ٢٩٣ يمثلون النقابات المهنية و ١٣٥ يمثلون الموظفين و ١٠٥ يمثلون أساتذة الجامعات والمعاهد العليا و ١٠٥ يمثلون الطلبة و ٢٣ سيدة بالاضافة إلى أعضاء اللجنة التحضيرية.

مفهوم مختلف للديموقراطية:

في حوار صريح دار يوم ٧ أبريل ١٩٦٣ خلال مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية قال عبد الناصر رداً على سؤال عن ماهية الديموقراطية : " لو كنت سألتنا يوم ٢٣ يوليو ما هي الديموقراطية وما هي الحرية كنا أجنبك على هذا السؤال . بس النهاردة اجابتنا تختلف كلية عن اجابتنا يوم ٢٣ يوليو و حصل خلاف بيننا بعد ٢٣ يوليو على التفسير وصمنا على التفسير اللي موجود في المبادئ الستة وكان العمل هو طلاق الحرية البرجوازية. (قررنا إقامة انتخابات في فبراير . هذا في ٢٣ يوليو وبعدين وجدنا لما جينا نبحت الاصلاح الزراعي اننا حانسلم البرلمان للاقطاعيين اللي هما رافضين الاصلاح الزراعي لأنهم هما اللي حينجحوا في البرلمان ، فغيرنا المفهوم وأعلنا فترة انتقال مدة ٣ سنوات وعملنا دستور ١٩٥٦ . فكان يوم ٢٣ يوليو لنا مفهوم .. النهاردة لنا مفهوم يختلف كلية عن مفهومنا يوم ٢٣ يوليو ولكن هذا التغيير كان نتيجة التطبيق والممارسة " .

ما هو هذا المفهوم المختلف كلية ؟ ؟ ..

لقد تضمنه الميثاق وصاغه في باب خاص منه وحدده بخمسة أبعاد متكاملة ننقلها مبوبة من الميثاق ذاته:

(١) ديموقراطية اشتراكية :

" إن الديموقراطية هي الحرية السياسية والاشتراكية هي الحرية الاجتماعية ولا يمكن الفصل بين الاثنين إنهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما أو بدون أي منهما لا تستطيع الحرية أن تطلق إلى أفاق الغد المرتقب " . " إنه لا معنى للديموقراطية السياسية وللحرية في صورتها السياسية من غير الديموقراطية الاقتصادية أو الحرية في صورتها الاجتماعية " . " إن حق التصويت فقد قيمته حين فقد اتصاله المؤكد بالحق في لقمة العيش " . " إن حرية التصويت من غير لقمة العيش وضمانها فقدت كل قيمة وأصبحت خديعة مضللة للشعب " . " إن الديموقراطية السياسية لا يمكن أن تنفصل عن الديموقراطية الاجتماعية وإن المواطن لا تكون له حرية التصويت في الانتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاثة: أن يتحرر من الاستغلال في جميع صورته . أن تكون له الفرصة المتكافئة في نصيب عادل من الثروة الوطنية . أن يتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل في حياته " . بهذه الضمانات الثلاثة يملك المواطن حريته السياسية ويقدر أن يشارك بصوته في تشكيل سلطة الدولة التي ترضي حكمها .

(٢) تحالف قوى الشعب العاملة:

أولاً- " إن الديمقراطية السياسية لا يمكن أن تتحقق في ظل سيطرة طبقة من الطبقات. إن الديمقراطية حتى بمعناها الحرفي هي سلطة الشعب، سلطة مجموع الشعب وسيادته. والصراع الحتمي والطبيعي بين الطبقات لا يمكن تجاهله وانكاره وإنما ينبغي أن يكون حله سلمياً في إطار الوحدة الوطنية وعن طريق تذويب الفروق بين الطبقات ".

ثانياً - " إن الرجعية تتصادم مصالحها مع مصالح مجموع الشعب بحكم احتكارها لثروته ولهذا فإن سلمية الصراع الطبقي لا يمكن أن تتحقق إلا بتجريد الرجعية- أولاً وقبل كل شيء - من جميع أسلحتها". " إن تحالف الرجعية ورأس المال المستغل يجب أن يسقط "

ثالثاً - " لا بد أن يفسح المجال بعد ذلك ديموقراطياً للتفاعل الديمقراطي بين قوى الشعب العاملة وهي : الفلاحون والعمال والجنود والمتقنون والرأسمالية الوطنية، إن تحالف هذه القوى الممثلة للشعب العامل هو البديل الشرعي لتحالف الاقطاع ورأس المال المستغل وهو القادر على إحلال الديمقراطية السلمية محل الديمقراطية الرجعية " - " إن استبعاد الرجعية يسقط ديكتاتورية الطبقة الواحدة ويفتح الطريق أمام ديموقراطية جميع قوى الشعب الوطنية ".

(٣) تنظيم التحالف:

" إن الوحدة الوطنية التي يصنعها التحالف هذه القوف الممثلة للشعب، هي التي تستطيع أن تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارسة على قيم الديمقراطية السلمية ". " إن التنظيمات الشعبية السياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر لا بد لها أن تمثل- بحق وبعدل- القوى المكونة للأغلبية وهي القوى التي طال استغلالها والتي هي صاحبة مصلحة عميقة في الثورة كما أنها بالطبيعة الوعاء الذي يختزن طاقات ثورية دافعة وعميقة بفعل معاناتها للحرمان . وان كل ذلك- فضلاً عما فيه من حق وعدل باعتباره تمثيلاً للأغلبية، ضمان أكيد لقوة الدفع الثوري نابعة من مصادرها الطبيعية الأصلية . ومن هنا فإن الدستور الجديد يجب أن يضمن للفلاحين والعمال نصف مقاعد التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها بما فيها المجالس النيابية باعتبارهم أغلبية الشعب كما أنها الأغلبية التي طال حرمانها من حقها الأساسي في صنع مستقبلها وتوجيهه " .

(٤) قيادة التحالف :

أولاً- " إن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير ويتحسس احتياجاتها ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات "

ثانياً - " إن جماعية القيادة ليست عاصماً من جموح الفرد فحسب . وإنما هي تأكيد للديموقراطية على أعلى المستويات "

(٥) الديمقراطية الشعبية :

" إن سلطة المجالس الشعبية المنتخبة يجب أن تتأكد باستمرار فوق سلطة أجهزة الدولة التنفيذية فذلك هو الوضع الطبيعي الذي ينظم سيادة الشعب .. كذلك فإن الحكم المحلي يجب أن ينقل باستمرار وبالحدس سلطة الدولة تدريجياً إلى أيدي السلطات الشعبية " .

خلاصة:

خلاصة " النظرية " الديمقراطية التي جاءت في الميثاق هي أن الديمقراطية السلمية تتكون من عنصرين : تحرر وممارسة . وإن غايتها أن تنقل سلطة الدولة إلى السلطة الشعبية. أما عن التحرر فهو لا يتحقق إلا بتحرير الفرد من القهر الاقتصادي وهذا يعني أن الاشتراكية عنصر أساسي وأولي لا يمكن

قيام ديموقراطية سليمة ومن هنا فلا بد من إسقاط الطبقة الرجعية المتحكمة اقتصادياً في أفراد الشعب. غير أن إسقاط الطبقة الرجعية لا يعني إخضاع الشعب لسيطرة طبقة أخرى ولو باسم الاشتراكية. الميثاق يعني هنا على وجه التحديد رفض النظرية الماركسية في " ديكتاتورية البروليتاريا ". إنه لا يتصور إمكان قيام ديموقراطية تحت سيطرة طبقة ، أية طبقة.

بعد التحرر من القهر الاقتصادي والسيطرة الطبقيّة تبقى " الحرية كل الحرية والديموقراطية كل الديموقراطية للشعب " ولكن هذا الشعب مكون من قوى اجتماعية (طبقات) لها مصلحة مشتركة في الاشتراكية ولكن تختلف فيما بينها فيما عدا ذلك مصلحة ومقدرة وتفصل فيما بينها فروق اقتصادية واجتماعية وثقافية. إن هذه الفروق تجعل الصراع بينها حتمياً . والصراع إما أن يحل سلمياً وإما أن يحل بالعنف. الحل بالعنف يؤدي بالضرورة إلى سيطرة الطبقة التي تنتصر وهذا يعني العودة إلى ديكتاتورية الطبقة الواحدة المرفوضة ديموقراطياً . كما أنه يؤدي - من ناحية ثانية- إلى تمزيق وإضعاف القوى ذات المصلحة الموحدة في الاشتراكية وهو ما يهدد بهزيمتها في صراعاها المشترك ضد الرجعية. إذن- أولاً - مع الاعتراف بالفروق بين الطبقات الشعبية لا بد من حل المتناقضات فيما بينها سلمياً وذلك بتذويب الفروق الاقتصادية والثقافية التي تمثل أسباب الصراع الاجتماعي فيما بينها. وثانياً لا بد لتلك الطبقات أن تتفاعل وتمارس حرياتها السياسية في نطاق موقفها الموحد من عدوها المشترك أي أن يقيموا فيما بينهم حلفاً أو جبهة .

غير أنه نتيجة ظروف تاريخية طال فيها استغلال الفلاحين والعمال كما طال حرمانهم من الممارسة الديموقراطية، وتعبيراً عن ظروف واقعية - في مصر- هي أنهم يمثلون الأغلبية الساحقة للشعب فلا بد من ضمان ٥٠% على الأقل من مقاعد المنظمات المنتخبة للفلاحين والعمال . إن هذا لا يعني أن الـ ٥٠% هذه تمثل العمال والفلاحين أو أنها تمثل أغليبتهم العددية الفعلية. لا. هذا خطأ جسيم في فهم "النظرية"الديموقراطية التي جاء بها الميثاق . فلو كانت المسألة مسألة تمثيل بالمفهوم النيابي لكان حتماً ألا يشترك في انتخاب ممثلي العمال والفلاحين إلا العمال والفلاحون . ولكن حتماً ألا يمثل ممثلو العمال والفلاحين إلا العمال والفلاحين . ولكن حتماً أن يفرق الميثاق بين العمال والفلاحين في توزيع الـ ٥٠% من المقاعد المضمونة. والأمر كله على غير هذا. فالـ ٥٠% من المقاعد مضمونة لممثلين من العمال أو من الفلاحين يستويان ينتخبهم كل الناخبين عمالاً وفلاحين أو غير عمال وفلاحين ، وفي مقاعدهم لا يقصرون تمثيلهم على العمال والفلاحين بل يعتبرون ممثلين للشعب كله ولا يحتكرون لأنفسهم تمثيل العمال والفلاحين بل يستطيع من شاء أن يمثل من شاء أو أم من يدعي تمثيل من شاء بدون تفرقة أو حساب . إن نسبة الـ ٥٠% من المقاعد التي ضمنها الميثاق للعمال والفلاحين هي امتداد لذات الفكرة التي تعتبر محورية في موقف عبد الناصر من مشكلة الديموقراطية في مصر. فكرة إخراج المتخلفين ديموقراطياً من سلبيتهم وتحريرهم من الخوف من مخاطر المنافسة الانتخابية والإزامهم باستعمال حق الترشيح والانتخاب بقصد تدريب الفلاحين والعمال وتشجيعهم على الممارسة الديموقراطية بضمن خمسين في المائة من المقاعد لهم ، لا في مجلس الأمة النيابي في الاختصاصات التشريعية فقط بل وفي " كل التنظيمات الشعبية والسياسية التي تقوم بالانتخاب الحر المباشر ". هذه الفقرة الأخيرة المنقولة عن الميثاق تؤكد هذا التفسير وتباعد بين ضمان خمسين في المائة من المقاعد وبين فكرة التمثيل النيابي .

ولكن لما كان كل تحالف لا بد له من قيادة ، وكانت الديموقراطية كما طرحها الميثاق ، لا تسمح بسيطرة طبقة، وبالتالي لا يجوز أن تترك قيادة التحالف لاحدى الطبقات الممثلة فيه فقد رأى الميثاق أن تكون قيادة التحالف لحزب يتكون من العناصر القيادية التي تثبت صلاحيتها للقيادة من خلال الممارسة بصرف النظر عن انتمائها إلى أي طبقة من الطبقات المتحالفة.

شائعات عن الميثاق:

لا نستطيع إلا أن نسميها شائعات لأن أياً منها لا يرقى إلى درجة الرأي المدروس . ولأن كلاً منها قد قيلت أو أطلقت لتأييد أو نفي موقف سابق من الميثاق وعبد الناصر ، أي إنها في رأينا أقوال " مغرزة " وكما تكون الشائعات مؤيدة ومعارضة أو مثيرة للبلبله كذلك ما أشيع عن الميثاق . ونترك القارئ أن يحدد نوع الشائعات وموقف صاحبها من الميثاق وصاحبه .

النظرية المتكاملة:

قيل أولاً أن الرؤية الديمقراطية التي جاءت في الميثاق تمثل نظرية مبدئية متكاملة في الديمقراطية. تؤخذ كلها أو ترفض كلها ولكن لا تتجزأ . وإن كل مقولة من مقولاتها مبدأ ديمقراطي فلا هو خطة استراتيجية ولا هي موقف تكتيكي وبالتالي فهي ليست مرتبطة أو متوقفة لا على المرحلة التي صدر فيها الميثاق ولا على وجود عبد الناصر في موقع القيادة من سلطة الدولة .

وقد كان من شأن هذه الشائعات أن عجز كثير من جماهير عبد الناصر عن معرفة الموقف الديمقراطي الصحيح بعد أن تغيرت الظروف تغيراً جذرياً وغاب المعلم صاحب الميثاق .

والواقع الذي نراه أن الرؤية الديمقراطية التي تضمنها الميثاق قد تضمنت ما يتصل بالمبدأ الديمقراطي وما يتصل بالتطبيق . وأن المبدأ ثابت - نسبياً- بحيث يمكن اعتباره مميزاً للموقف الناصري في كل الظروف . أما ما يتصل بالتطبيق فهو على وجه اليقين مرتبط بظروف التطبيق التي كانت متاحة عند إصداره وعلى وجه خاص يتولى صاحب الميثاق نفسه- جمال عبد الناصر- السلطة في الدولة. ولعله من المناسب أن نذكر أن من الأخطاء الفادحة التي وقع فيها بعض مؤيدي عبد الناصر وبعض معارضة كان جهل أو تجاهل العنصر المضاف إلى تجربة عبد الناصر من شخصية عبد الناصر كما لو كان عبد الناصر شخصاً عادياً أو حاكماً عادياً وهو غير صحيح . ان كل أفكار ومواقف عبد الناصر تكسب دلالة مختلفة حين تصدر أو تنسب إلى غيره لأنها تفقد الشخصية التاريخية و " ثقة " الجماهير العربية في ضمانه أدائها . فقد كان عبد الناصر يمثل لديها ضماناً محدداً لمعاني كلماته واتجاه مواقفه وهذا يعني- في رأينا- إنه إذا كان الميثاق قد أستمد في حياة صاحبه نوعاً من الوحدة الفكرية سمحت بالحديث عنه كنظرية فإن مصدر تلك الوحدة كان وحدة المفكر والمنفذ في شخص عبد الناصر. أما بعد غياب عبد الناصر فقد أصبح لازماً التفرقة بين ما يعتبر مبدأ ديمقراطياً وما يعتبر استراتيجية أو تكتيكاً تطبيقياً من بين أحكام الميثاق . على الأقل حتى لا يتوهم أحد أنه قادر على أن يكون عبد الناصر الثاني .. بدون التاريخ الذي صنع عبد الناصر.

على أي حال فقد تضمن الميثاق المبدأ الديمقراطي الثابت نسبياً الملزم دائماً والذي يمثل الزامه أو عدم التزامه الحد الفاصل بين الناصري وغير الناصري . ذلك هو " وحدة الديمقراطية والاشتراكية " لا ديمقراطية بدون اشتراكية ولا اشتراكية بدون ديمقراطية .

أما الباقي فهو أسلوب الممارسة الذي رأى الميثاق أنه مناسب للواقع المصري حين إصداره .

فالعزل والاستبعاد وإسقاط التحالف الرجعي أسلوب لمواجهة أعداء الثورة الاشتراكية . فهو يقوم على أن ثمة ثورة اشتراكية في التطبيق وأن ثمة قوى رجعية تتأهض تلك الثورة . وبالتالي فإنه أسلوب لا محل لتطبيقه إذا لم تكن ثورة اشتراكية. وهو يتسع أو يضيق تبعاً لنمو أو انكماش القوى المناهضة للثورة الاشتراكية إذا كانت موجودة . وفي عام ١٩٦١ وما بعده لم تقابل إجراءات التحول الاشتراكي بمقاومة ظاهرة جديدة فاكتفى الميثاق بتجريد الرجعية من أسلحتها عن طريق القانون (تحديد الملكية-

الحراسة- العزل -.....) وهذا ليس مبدأ ديمقراطياً لأنه يفترض أن الاشتراكيين في السلطة يستطيعون تجريد الرجعية من أسلحتها عن طريق التشريع . ولا يكون الاشتراكيون في السلطة دائماً . كما أنه يفترض أن الرجعية لن تقاوم فيكتفى بتجربتها من أسلحتها . و لكن الرجعية قد تقاوم التحول الاشتراكي وتصفيه بضراوة خاصة إذا وصلت إلى أكثر الأسلحة مقدره على العنف : السلطة . أي أن أسلوب التعامل مع الرجعية يتوقف في النهاية على موقف الرجعية ذاتها ونوع الأسلحة التي تستعملها وهذا ليس موقفاً قابلاً للتحديد بعيداً عن الظروف الواقعية فهو ليس موقفاً مبدئياً . ولقد تصمور عبد الناصر نفسه امكانيات أن تنحرف إحدى الطبقات عن الخطأ الاشتراكي فقال : " إن علينا أن نقاوم مثل هذا الانحراف ونقومه ونثور عليه إذا اقتضى الأمر " .

ثم تأتي لفكرة التحالف . وهي- أيضاً - ليست مبدأ ديمقراطياً بل هي أسلوب ديمقراطي تواجه به قوى مختلفة أصلاً عدواً مشتركاً في معركة مشتركة ، فتتوجّل صراعاتها إلى أن تنتصر . فهي دائماً مؤقتة ومرحلية إلى أن تنتصر الجبهة في معركتها المشتركة . وهي دائماً متوقفة على الالتزام المتبادل بين أطرافها بالتحالف حتى النصر . فإذا انتهت معركتها عادت إلى مواقفها المختلفة أو تحالفت بمرحلة أخرى على غاية أخرى . اما إذا نقض أحد الأطراف الحلف أو حاول أن " يبلع " أو يصفى أو يسيطر على حلفائه من خلال الجبهة فلا بد من أن تنفض الجبهة أو الحلف . وكل هذه بديهيات يعرفها علم السياسة ويعرف أنها تكتيكية أو استراتيجية- تبعاً لموضوع التحالف - ولكنها ليست مبدئية، بمعنى أن التحالف ليس مقصوداً لذاته بل هو مقصود لتحقيق الغاية التي تم التحالف على تحقيقها . عنصر الغاية هذا يجعل الموقف من التحالف مختلفاً تبعاً للموقف من غايته . فالرجعيون قد يتحالفون كما قد يتحالف التقدميون . وكما تتحالف الدول على الدفاع تتحالف الدول على العدوان . ولما كانت الغاية مجرد نوايا معلنة، وكانت النوايا لا يعتد بها في السياسة كثيراً فإن الضمان الحقيقي هو في قيادة التحالف . في معارك التحرر - مثلاً - قد يضم التحالف جماعات ومجموعات وأحزاباً وقوى مختلفة ، وقد يقبل المتطوعون حى بدون سؤال عن بواعثهم ويكفي أن تكون القيادة للوطنيين التحرريين الذين لا يسلمون ولا يسامون ولا يستسلمون . كذلك الأمر إذا كان التحالف على غاية الاشتراكية . ففي مرحلة معينة قد يضم التحالف قوى كثيرة قد يكون من بينها صغار الرأسماليين أو حتى المتوسطين منهم إذا كانت المرحلة مرحلة تنمية بالدرجة الأولى ، ولكن يبقى الضمان النهائي لعدم انحراف التحالف أن تكون قيادته للاشتراكيين .

ثم تأتي إلى " تذويب الفوارق بين الطبقات سلمياً " . وهو أيضاً ليس مبدأ ديمقراطياً بل هو أسلوب ديمقراطي مناسب لظروف خاصة تتحقق فيها كل شروطه . وأول شروطه أن تكون سلطة الدولة في أيدي الاشتراكيين لأنهم وحدهم الذين يستهدفون تذويب الفروق بين الطبقات . وهي حينئذ تتم سلمياً حتى بدون نص . أولاً ، لأنه لا توجد سلطة في دولة في العالم أياً كان نظامها تقبل حل الناس تناقضاتهم بالعنف . ثانياً ، لأن الوسيلة السلمية لتذويب الفروق بين الطبقات " سلمياً " هو التشريع وهو ما يعني أن الاشتراكيين في السلطة يستخدمون الدولة في تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية بحيث يؤدي هذا كله- معاً- إلى المساواة بين البشر وإذابة الفروق بين الطبقات سلمياً . هذا الشرط لا يتحقق دائماً . لأن الرأسمالية- مثلاً - ستقوم على أساس أن الفروق بين الطبقات أمر طبيعي ومفيد ولا يجوز التدخل لإزالتها أو إزالتها . وبالتالي حين يستولي الرأسماليون على السلطة لا يكون ثمة مجال لتذويب الفروق بين الطبقات سلمياً ولقد اعترف صاحب الميثاق جمال عبد الناصر بهذا قبل أن يصدر الميثاق بعامين حين قال في ٩ يوليو ١٩٦٠ : " في محاولة القلة التي لا تملك الاحتفاظ بما تملكه ومحاولة الكثرة التي لا تملك الفرصة المتكافئة لكي تستعيد حقوقها يصبح الصراع الدموي أمراً محتماً باعتبار الطريق الوحيد للتغيير " . ولعل هذا ما يفسر اختياره الاشتراكية غاية والتحالف أسلوباً ليجنب مصر الصراع الدموي . ومن ناحية أخرى فإن تذويب الفروق بين الطبقات سلمياً يعني رفض نظرية " ديكتاتورية البروليتاريا " التي تقوم على أساس من " تصفية " البورجوازية ثورياً . وذلك أيضاً يتفق مع

الظروف الموضوعية في مصر- وكافة بلاد العالم النامي- حيث تكون الطبقة العاملة إما معدومة وأقلية وبالتالي تكون عاجزة عن إنجاز الاشتراكية ديموقراطياً.

وأخيراً فإن ضمان الـ ٥٠% للعمال والفلاحين ليس مبدأ ديموقراطياً ولكنه أسلوب ديموقراطي لمعالجة التخلف الديموقراطي الذي أصاب العمال والفلاحين نتيجة لظروف تاريخية سابقة- في مصر- حملتهم على العزلة والانعزال وأخافهم من خوض المعارك السياسية والانتخابية التي لا يتقنون فنونها ولا يطبقون تكلفتها وهو ظرف طارئ لا يقيد العمال والفلاحين فيما لو اختاروا لأنفسهم ساحة المعارك السياسية ليحصلوا بأنفسهم على ما يستحقون .

الميثاق الخالد:

من الشائعات التي قبلت عن الميثاق أيضاً أنه يتضمن نظرية دائمة على الأقل دوام النظريات النسبية. وخطورة هذه الشائعة أنها تشل مقدره جماهير عبد الناصر على الإبداع والتطوير وتجاوز الميثاق ذاته. أي أنها شائعة تحاول أن تكرر الخطأ التاريخي : " قفل باب الاجتهاد ". لقد تولى عبد الناصر نفسه تكذيب هذه الشائعة المعروفة حين قال أمام المؤتمر الوطني الذي أصدر الميثاق : " إن الميثاق للجيل... وأنا كنت حريصاً على ألا أحدد حاجة فيه لأكثر من ٨ سنين يمكن حددت سنة ١٩٧٠ أو ١٩٧١ لأنه جازب بيجي ناس بعد كده عندهم تطور فكري تقدمي أكثر من هذا الميثاق أو يحبوا يضيفوا عليه حاجات أو يعدلوه " .

التأثر بالماركسية:

الشائعة الثالثة أطلقتها أطراف متناقضة الفكر والمواقف . أراد طرف أن يجحد أو ينكر الاتجاه الاشتراكي الذي عبر عنه الميثاق فقال إن عبد الناصر قد صاغه تحت تأثير الماركسيين وخاصة بعض الضباط منهم أو تحت تأثير الفكر الماركسي . وأراد طرف آخر أن يجعل من نفسه شريكاً فعالاً في صياغة أفكار عبد الناصر فأكد أو روج الشائعة فقال " إن عبد الناصر قد صاغ الميثاق متأثراً بالماركسيين أو بالفكر الماركسي " .

أما عن تأثير الماركسيين فيكفي لدحض هذه الشائعة أن كل الماركسيين في مصر كانوا في السجون خلال المدة من ١٩٥٩ إلى ١٩٦٤ . كان ذلك امتداداً للصراع الذي ثار في العراق بين القوى القومية والشيعيين . وكان عبد الناصر- القائد القومي طرفاً أصيلاً في ذلك الصراع منحازاً إلى القوى القومية كما كان الماركسيون في مصر طرفاً أصيلاً في ذلك الصراع منحازين الى الشيوعيين في العراق . وكان ما حدث للماركسيين في القاهرة رداً على ما حدث للقوميين في بغداد . ثم امتدت المعركة إلى خارج الوطن العربي . وما زال الناس يذكرون الصدام الاعلامي العلني بين الرئيس عبد الناصر والسيد نيكييتا خروتشوف الزعيم السوفيتي الراحل .

أما عن التأثير بالفكر الماركسي فهو ما لا يستطيع أحد انكاره إلا إذا زعم بأن عبد الناصر كان مغلق الفكر عن التراث الفكري الانساني بما فيه الماركسية . وهو غير صحيح . وإن كان من المؤكد أن عبد الناصر كان منتبهاً إلى التطبيق الماركسي أكثر من اهتمامه بالنظريات الماركسية . قال زكريا محي الدين: " لم يكن عبد الناصر فيلسوفاً نظرياً بل كان ثورياً جامعاً " . المهم أن عبد الناصر لا بد أن يكون قد تأثر بالفكر الماركسي وعلى وجه خاص بالتطبيق الماركسي ولكن السؤال هو: على أي وجه تأثر به؟ ... هذا هو السؤال .

ونحن نعتقد أن تأثره به كان معارضة له وخاصة في فكرة التحالف أو تحالف قوى الشعب العاملة أو صيغة الاتحاد الاشتراكي العربي . ويبين هذا من أن الجمع بين المبدأ الاشتراكي وصيغة التحالف كان قاعدة مطردة في نظام الحكم التي وضعت في الدول المتحولة اشتراكياً بعد الحرب الأوروبية الثانية فيما عدا الاتحاد السوفيتي . كان مطبقاً في بلغاريا (دستور ١٩٤٧) وفي رومانيا (دستور ١٩٤٨) وفي بولندا (دستور ١٩٤٨) و في تشيكوسلوفاكيا (دستور ١٩٤٨) وفي يوغوسلافيا (دستور ١٩٤٦) ذلك لأن نظام الحكم في كل تلك الدول المسماة بالديموقراطيات الشعبية كان قائماً على دعامين :

الأولى: السيادة الشعبية بعد عزل (أو القضاء على) أعداء النظام الاشتراكي.

الثانية: التحالف بين قوى ساهمت كلها في معارك التحرر من الاحتلال النازي .

بالنسبة إلى الدعامات الأولى نجد أن فيها جميعاً ينتخب الشعب مجلساً شعبياً هو السلطة الوحيدة التي تتبع منها بقية السلطات . هو الذي يختار رئيس الدولة والحكومة ويصدر القوانين التي يطبقها القضاء. ولا يوجد هناك ما يسمى الفصل بين السلطات بل تقسيماً للعمل بين أجهزة متخصصة تستمد كل منها صلاحياتها من مجلس الشعب المنتخب . ولكن لما كان هذا المجلس منتخباً لمدة محددة فإن الشعب لا يجوز أن يبقى غائباً فيما بين فترات الانتخاب بل يبقى بصفة دائمة منظماً في لجان شعبية تضم كل أفراد الشعب وتمارس سلطات محلية وسياسية. وفي يوغوسلافيا منحت تلك اللجان الشعبية ما يقرب من الاستقلال الذاتي اقتصادياً وسياسياً (نظام التسيير الذاتي) . فالشعب في تلك النظم ، إذن، يمارس سلطته على مستويين : مستوى مباشر في اللجان الشعبية ومستوى نيابي في مجلس الشعب .

هنا تأتي الدعامات الثانية، وهي القوى المحركة والموجهة والقائدة للشعب في مستوى الممارسة المباشرة. أي التي تنشط في تنفيذ وتوجيه وصياغة الرأي العام في اللجان الشعبية. هذه القوى عبارة عن تحالف محوره وقيادته للحزب الشيوعي . في المجر يضم التحالف حزب العمال الاشتراكي والمستقلين وأحزاب المعارضة القديمة وفي تشيكوسلوفاكيا يضم الحزب الاشتراكي والحزب الشعبي التشيكوسلوفاكي وحزب الحرية السلافي والجهة الوطنية التشيكوسلوفاكية. وفي بلغاريا يضم التحالف الاتحاد الشعبي وجبهة الوطن ومجموعات أخرى . وفي بولندا يضم حزب " الفلاحين و الحزب الديموقراطي وجماعة " زراك " الكاثوليكية .

ونلاحظ في كل هذه الفكرة الأساسية. وهي أنه لما كان الشعب لا يستطيع أن يمارس سيادته بنفسه (الديموقراطية المباشرة) فإن هيئة منتخبة تنوب عنه (تمثيل نيابي) . ولكن لتأمين الديموقراطية ضد الاستبداد النيابي، يجب أن يبقى الشعب كله ! في حالة انعقاد دائم في لجان شعبية (اللجان الشعبية). ولما كان الشعب كله ليس في هذه المرحلة من التاريخ متقدماً ديموقراطياً لا في الوعي ولا في الممارسة، فإن القوى الواعية بالمبادئ وكيفية تطبيقها (الأحزاب) يجب أن تبقى أيضاً في حالة نشاط دائم في داخل اللجان الشعبية وخارجها تثير المسائل وتناقشها وتدير حولها الحوار وتحاول أن تقنع من لا يقنع . فإذا تعددت القوى الواعية المنظمة وكانت مختلفة في أية مسألة ما عدا مبدأ النظام الاشتراكي، فإنها تتحالف معاً لتؤدي بين الجماهير دوراً تنفيذياً وقيادياً واحداً (في جبهة) .

أخذ وما يزال يؤخذ على هذه النظم المسماة ديموقراطيات شعبية أنها بالرغم من مظهرها الديموقراطي قائمة على فرض مفروض سابق على النظام ذاته، هو قيادة الحزب الشيوعي للقوى المتحالفة ثم سيادة الطبقة العاملة على باقي الطبقات .

الشرط الأول مصدر تاريخي فقد تولت الأحزاب الشيوعية في تلك الدول السلطة على أثر التحرير بمساعدة القوات السوفيتية. فاقامت نظمها الديموقراطية على الوجه الذي يحتفظ لها بالسلطة أبداً .

الشرط الثاني مصدره فكري . فالأحزاب الشيوعية تلتزم النظرية الماركسية. والنظرية الماركسية في الدولة إنها أداة قهر طبقي وأنها (عندما تؤول إلى الطبقة العاملة والبروليتاريا) تتحول إلى ديكتاتورية البروليتاريا .

لما كانت الاشتراكية نظاماً ديموقراطياً في الأصل بما يتضمنه من تحرر من القهر الاقتصادي والمساواة في العمل وفي عائد الانتاج فإن المساواة - التي هي جوهر النظام الاشتراكي- لا تحتل الاستبداد سواء كان فردياً أو طبقياً . وما زال هذا الجوهر الديموقراطي للنظام الاشتراكي يدفع عجلة التطور في كل البلاد الاشتراكية مطهراً إياها من كل ما يتعارض معه من الموروثات التقليدية فكراً تاريخياً ممارسة.

ولسنا نشك في ان عبد الناصر- صاحب الميثاق قد عرف كل هذا ووعاه وهو يبحث عن طريقه الى مشكلة الديموقراطية في مصر. كان يبحث عن صيغة لهذه الديموقراطية الشعبية تحقق مثلها ضماناً ضد مخاطر الاستبداد الكامنة في النظام النيابي ، وتخلو من استبداد الطبقة الذي تقره وتعترف به النظم في تلك البلاد. فأراد ان يستبدل بتحالف الاحزاب تحالف القوى العاملة. وان تحل محل قيادة الحزب الشيوعي للتحالف قيادة حزب اشتراكي طبيعي ينتقي أفراده من بين قوى التحالف جميعاً .

وهكذا نرى ان عبد الناصر، مع اطلاعه وتأثره بالفكر الماركسي وتطبيقاته قد وقف منه في الميثاق موقفاً نقدياً حاول به ان يحرر المضمون الاشتراكي من " الديكتاتورية "... وان يجسد الوحدة الراسخة في ذهنه بين الاشتراكية والديموقراطية .

شائعة غريبة:

أغرب الشائعات التي قيلت عن الميثاق وعبد الناصر ان عبد الناصر قد وضع الميثاق لامتناسص موجة الغضب الشعبي التي سببها انفصال سورية . ان قصد التشهير والاثام بالانتهازية هنا لا يمكن استبعاده بسهولة البديل الوحيد المحتمل هو التسرع في القول . ذلك لأنه ليس وراء هذه الشائعة شيء يقرها من الواقع . والواقع أن عبد الناصر كان يطبق الميثاق منذ ١٩٦١ وكان يبشر ببعض الافكار التي جاءت به منذ ١٩٥٩ قبل الانفصال بمدة طويلة. وان الميثاق لم يكن صياغة لافكار نشأت طفرة كالوحي ولكن خلاصات دروس طويلة ومعاناة خلال التجربة التي بدأت في عام ١٩٥٢. ولقد كان عبد الناصر يستطيع ان يصدر الميثاق قبل اصدار قوانين يوليو ١٩٦١ التي لم تكن الا تطبيقاً مبكراً له. ولكنه لم يفعل لأنه أراد له ان يطرح على المناقشة قبل اصداره . ولقد نوقش الميثاق قبل اصداره في أكبر تجمع ديموقراطي حدث في تاريخ مصر. اما انه صدر فعلاً - أي رسمياً- بعد ان كان الانفصال قد وقع فهذا لا يعني انه اصطنع اصطناعاً انتهازياً لامتناسص غضب الجماهير من الانفصال ... هذا غير صحيح .

وبعد:

ايماً ما كان أمر الشائعات فقد صدر الميثاق وثيقة فكرية. انتقل بها عبد الناصر خطوة كبيرة بعيداً عن المنهج التجريبي ، وأصبح " الميثاق " كله موضوع التجربة ابتداء من تاريخ صدوره ..

فالإى مدى حل عبد الناصر مشكلة الديموقراطية في مصر بعد صدور الميثاق . سنعرف الجواب فيما يلي . على ان ننتذكر الان ان ليست العبرة في شأن الديموقراطية وغير الديموقراطية، بما يوضع من موثيق او ينشر من أفكار، ولكن العبرة بما يصادق ، أو يصيب ، تلك الافكار في التطبيق .

(١٤) النجاح.. و الاخفاق

التطبيق:

قلنا من قبل ان بعض الاحكام التي جاءت في الميثاق كانت قد نفذت قبل اصداره سواء بالقوانين والقرارات التي صدرت عام ١٩٦١ أو بقواعد العزل والابعاد التي صدرت بعد ذلك. فلما ان صدر الميثاق بديء في تنفيذ بقية أحكامه. وكان أولها انشاء الاتحاد الاشتراكي العربي .

كان المؤتمر الوطني للقوى الشعبية قد أصدر قرارا بتفويض الرئيس جمال عبد الناصر في تشكيل لجنة تنفيذية عليا مؤقتة تقوم باتخاذ القرارات اللازمة لتشكيل تنظيمات الاتحاد . فأصدر قراراً بتشكيل الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي من : أنور السادات ، حسن ابراهيم ، حسين الشافعي، كمال الدين حسين ، علي صبري ، الدكتور نور الدين طراف ، المهندس أحمد عبدة الشرباصي ، كمال الدين رفعت ، عباس رضوان ، محمد عبد القادر حاتم ، محمد طلعت خيرى ، أنور سلامة .

وصدر القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بقانون الاتحاد الاشتراكي العربي . وعلى أساسه تمت انتخابات الوحدات الاساسية للاتحاد الاشتراكي العربي . ثم توالى الانتخابات من ١٩٦٢ - ١٩٦٤ انتخابات اللجان النقابية. انتخابات مجالس ممثلي العمال في مجالس الادارات . انتخابات الجمعيات التعاونية. انتخابات مجالس النقابات المهنية. انتخابات مجلس الامة.. الى آخره .

وفي ٢٧ سبتمبر ١٩٦٢ صدر اعلان دستور بتنفيذ ما جاء في الميثاق عن القيادة الجماعية فتشكل مجلس رئاسة من : جمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادي وعبد الحكم عامر وعلي صبري والدكتور نور الدين طراف والمهندس أحمد عبده الشرباصي وكمال الدين رفعت .

نلاحظ هنا ملحوظة على جانب كبير من الاهمية. وتذكرها لأننا سنعود اليها . تلك هي ان تسعة من أعضاء الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي كانوا أعضاء في مجالس الرئاسة.

وفي ٢٣ مارس ١٩٦٤ صدر دستور ١٩٦٤ مقتنا للثورة . وأسمي (الدستور المؤقت) إلى أن يتم مجلس الامة الجديد وضح الدستور الدائم . بدأ الدستور المؤقت أحكامه بالنص على " ان الجمهورية العربية المتحدة دولة ديموقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة والشعب المصري جزء من الأمة العربية " . اما عن الاتحاد الاشتراكي العربي فقد نص في المادة الثالثة . " ان الوحدة الوطنية التي يصنعها تحالف قوى الشعب الممثلة للشعب العامل ، وهي الفلاحون والعمال والجنود والمتقنون والرأسمالية الوطنية هي التي تقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ليكون السلطة الممثلة للشعب والدافعة لامكانيات الثورة والحارس على قيم الديموقراطية السليمة " . وأصبحت عضوية الاتحاد الاشتراكي لازمة فيمن يرشح لمجلس الامة (القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٤) ، ولعضوية النقابات المهنية (القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٦) ولمجالس ادارة التشكيلات النقابية (قرار وزير العدل رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٤) والجمعيات التعاونية (قانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٤) والعمد والمشايخ (قانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٤) ومجالس الادارة المحلية (كان القانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ يشترط عضوية الاتحاد القومي فاعتبروا ان الاتحاد الاشتراكي العربي حل محل الاتحاد القومي واشترطت عضويته بدون تعديل القانون) . وانشئ التنظيم السياسي القائد للتحالف " سرا " عام ١٩٦٣ .

النجاح:

على مستوى الحرية الاجتماعية (العنصر الاول للديموقراطية) حققت الثورة نجاحا لا شك فيه. فلالو مرة في مصر وضعت الثورة خطة اقتصادية للتنمية ونفذتها الى حد كبير هي الخطة الخمسية الأولى (٦٠ / ١٩٦١ - ٦٤ / ١٩٦٥) ، التي كان نكوص الرأسمالية المصرية عن تنفيذها سبباً مباشراً في ثورة ١٩٦١ كما ذكرنا . كان هدف الخطة زيادة الدخل القومي في نهايتها بنسبة ٤٠% مما كان عليه في سنة الاساس وقدرت الاستثمارات اللازمة بحوالي ١٥٧٦,٩ مليون جنيه . وقد بلغت الاستثمارات المنفذة خلال مدة الخطة مبلغ ١٥١٣ مليون جنيه أي بنسبة ٩٥,٩% من الاستثمار المتوقع ، وبمتوسط سنوي قدره ٣٠٢,٦ مليون وهو يعادل ١٩% من الدخل القومي في المتوسط خلال سنوات الخطة . وقد ساهمت المدخرات القومية في تمويل هذه الاستثمارات بمبلغ ١٠٩٥,٦ مليون جنيه أي بنسبة ٧٢,٤% وبمتوسط سنوي قدره ٢١٩,١ مليون جنيه وهو ما يساوي ١٣,٢% من الدخل القومي في المتوسط ، بينما ساهمت القروض الاجنبية بمبلغ ٤١٧,٤ مليون جنيه فقط أي بنسبة ٢٧,٦% وبلغت الزيادة المتحققة في الدخل القومي في نهاية الخطة ٣٧,١% مما كان عليه في سنة الاساس مقابل الزيادة المتوقعة والمقدرة في الخطة بنسبة ٤٠% وبلغ متوسط معدل النمو السنوي ٦,٥% أي تجاوز معدل النمو الاقتصادي في مصر- لأول مرة - معدل زيادة السكان الذي بلغ خلال سنوات الخطة ٢,٨% . في المتوسط وكان ذلك مباشراً بحل مشكلة الفقر. وانطلق الانتاج الصناعي من مصر الزراعية!! بعد ذلك ، وفي أشد الظروف صعوبة (الهزيمة والحرب من ١٠٧٧,٦١٨ مليون جنيه عام ٦٦ / ٦٧ الى ١١٦٩,٤١٩ مليون عام ٦٧ / ١٩٦٨ الى ١٣٢٢,٩٦٨ مليون جنيه عام ٦٨ / ٦٩ الى ١٤٢١,٩٨٧ مليون جنيه عام ٦٩ / ١٩٧٠ واصبحت مصر الزراعية دولة مصدرة للمصنوعات من ٨٢,٢٣٨ مليون عام ١٩٦٦ الى ١٣٤,٠٦٦ مليون عام ١٩٧٠ كانت تلك هي الفترة الرائعة ، حين كان كل ما نستعمله ونأكله ونشربه ونركبه يحمل ذلك العنوان العظيم (صنع في ج . ع . م) .

وانعكس كل هذا على الشعب فزاد نصيب الفرد من الدخل القومي ما بين ٦٠ / ١٩٦٥ بنسبة ٢٨% وجذبت فرص العمل الجديدة اليها الايدي القومية التي لم تكن تجد فرصة عمل فزاد عدد العاملين مليوناً ونصف تقريبا في خمس سنوات من (٦٠٠٠٦٠٠ عام ١٩٦٠ الى ٧٣٣٣٤٠٠ عام ١٩٦٦ زيادة ٢٢,١% أغلبهم كانوا رجالا راكدين في مستنقعات الريف ، فأصبحوا عمالا نشيطين في المدن . بما تحمله المدن الى البشر من ثقافة وعلم وتقدم ونشاط سياسي أيضا (كان سكان المدن عام ١٩٦٠ يمثلون ٣٧% من عدد المواطنين فأصبحوا يمثلون ٤٠% عام ١٩٦٦) . ولم تكن تلك الهجرة لأن الارض الطيبة قد انكمشت بالعكس حول السد العالي العظيم ٨٣٦ ألف فدان من ري الحياض الى الري الدائم وأضاف اليها ٨٥٠ ألف فدان جديدة . ولم تنتقص تلك الهجرة من الانتاج الزراعي بالعكس زاد في عامين فقط من ٦٨ الى ١٩٦٩ بنسبة ١٥% . وزاد المتعلمون بنسبة ١٣٢% - عام ١٩٦٦ عنهم في عام ١٩٥٤ فبلغوا ٤,٥٠٢ مليوناً ، وفي كل شهر تبنى مدرسة فبلغت نسبة الاستيعاب في مرحلة التعليم الالزامي ٦٩,٧% وفتحت أبواب العلم لأبناء الشعب بدون مقابل فاستقبلت الجامعات أبناء العمال والفلاحين والكادحين ، وانتقلت اليهم الجامعات في الاقاليم وبدأ تكوين أغلى ثروات هذا الشعب : " البشر المنتجون " . وزادت البعثات للتخصص العلمي من ٢٣٨ بعثة عام ١٩٦٠ الى ١٥٧٥ بعثة عام ١٩٦٦ . وزاد الانفاق على الخدمات من ١٢ مليوناً عام ١٩٦٠ الى ٢٢,٩ مليوناً عام ١٩٦٥ وتولت الدولة بواسطة أجهزتها عملية تعليم وتنظيف واسعة النطاق من خلال الصحف (التي كان قد تملكها الشعب بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠) ، والاذاعة والتلفزيون، وترجمت الى اللغة العربية وبيعت بثمن يسير آلاف الكتب في سلاسل متنوعة تناولت كل مجالات الثقافة وخاصة الفكر الاشتراكي وأصبح أبناء مصر يدرسون المواد القومية (الثورة - الاشتراكية- القومية) في كل مرحلة تعليم بصيغ متدرجة حتى المستوى الجامعي ... الى آخره...

ولكن والحق يقال، والشهادة لله . حرم شعب مصر الفقير في تلك الفترة من العمارات الشاهقة والسيارات الفارهة، والكباريات الداعرة ، و الأفلام الهابطة، وحرمة المنتجات الاميركية وأدوات التجميل الفرنسية والسجائر الفرنسية ومن الاصواف الانجليزية والحرائر اليابانية ، ثم انه افتقد السمسمار والقمار والدولار ولم يتعامل الا بعملته، والى حد كبير حرم حق الاختيار اذ كان عليه ان ينتج والا يستهلك الا مما تصنع يديه .. هذا بالاضافة طبعاً - الى انه حرم من الليبرالية ودعاويها وأفكارها وأقلامها اذ لم تسمح الثورة لأحد بأن يخاطب الشعب ويعلمه ويفقه إلا إذا خاطبه عن مشكلاته وعلمه كيف يحلها وثقفه بأساليب حلها . فهل حرم شعب مصر من شيء .

أكد أرى ليبرالياً يتململ " اشمئزاً " مما يقرأ ، ويتمتم : ما علاقة هذا بالديموقراطية ؟ وهل يغني الخبز عن الحرية ؟ .. ما الفرق - اذن- بين البهيمية وبين الانسان يفكر ويريد ويدبر. وهل يستوي عند هذا الكاتب الانسان والبهيمية؟.. سيدي صبرك . ان كنت لا ترى علاقة التحرر من الحاجة الاقتصادية والتحرر من الجهل والتحرر من المرض ، بالديموقراطية فنحن مختلفان في فهم الديموقراطية. لكم دينكم ولي دين . اما ان الخبز يغني عن الحرية فهو قول جاهل . يجهل- على الاقل- ان الانسان ليس بهيمه.. انما الخبز شرط للحرية لأن الجوعى المرضى المشغولين ليل نهار بالحصول على " لقمة العيش " ليأكلوا، وقطعة قماش ليلبسوا ، وجر فارغ ليسكنوا ، أو لك الذين يهد حيلهم المرض فلا يجدون ثمن الدواء ، ويقترضون حين ينجبون أولادهم كما يقترضون حين يدفنون موتاهم ، اولئك يا سيدي- صدقني او انزل الى الشعب لترى - لا يهمهم كثيراً او قليلاً ما أنت مشغول به من حرية الرأي لأنهم لا يعلمون ، او حرية الصحافة لأنهم لا يقرأون ، او حرية الأحزاب لأنهم لا يباليون بمن قال ومن نشر ومن حكم .. ولا يستطيعون ان يباليوا قبل ان يأكلوا ويشربوا ويسكنوا .. فان كنت ديموقراطياً حقاً فابدأ بحفظ حياة البشر لأن الموتى أو الذين يوشكون على الموت - جوعاً أو مرضاً - لا يستطيعون الاستماع الى آرائك أو قراءة صحفك أو الانضمام الى احزابك . وحين تبدأ حل مشكلة الحياة (مأكلاً وملبساً وسكناً) تبدأ ممارسة الحياة فكراً وسياسة .. وويل - حينئذ - للذين يتوهمون أن الخبز يغني عن الحرية ..

ولقد بدأت ثورة ١٩٦١ بحل مشكلة حرية الحياة وحققت نجاحاً كبيراً فهل حلت مشكلة الحرية السياسية؟.

الاخفاق:

نستطيع أن نقول ببساطة ويقين أن " النظرية " الديموقراطية التي جاء بها الميثاق لم تطبق - في جانبها السياسي - على وجه الاطلاق . انشئ تحالف من قوى الشعب العاملة ولكنه ليس التحالف الذي نص عليه الميثاق . قامت منظمة باسم الاتحاد الاشتراكي العربى ولكنها ليست الاتحاد الاشتراكي العربى الذي جاء في الميثاق . مارس الاتحاد الاشتراكي العربى- الذي أقيم- مهمات سياسية و لكن ليست هي المهمات التي جاءت في الميثاق . انشئ التنظيم السياسي الذي يقود التحالف ، و لكنه ليس التنظيم السياسي الذي جاء في الميثاق .

منذ خمسة عشر سنة وكل الناس يتحدثون عن تحالف قوى الشعب العاملة ، وعن الاتحاد الاشتراكي العربى ، وعن التنظيم السياسي السري يؤيدونه ويهاجمونه ويحلونه ويعيدون تشكيله ويطورونه ويصنفونه ويختلفون في هذا اختلافاً كبيراً أو قليلاً دون أن يفطن أحد ، أو لم يقل الذين فطنوا ، ان مصر قد عرفت ثلاث مؤسسات مختلفة تحمل جميعها اسم الاتحاد الاشتراكي العربى . المؤسسة الأولى انشئت عام ١٩٦٢ واستمرت حتى عام ١٩٧١ والمؤسسة الثانية في عام ١٩٧١ واستمرت حتى عام ١٩٧٦ والمؤسسة الثالثة هي القائمة اليوم والتي حلت بتقسيمها الى " احزاب " ... ثم - وهذا هو الهم - ان أياً من هذه " الاتحادات الاشتراكيات العربيات " لا تمت بصلة قريبة أو بعيدة إلى الاتحاد

الاشتراكي العربي الذي جاء في الميثاق .. ولا تمت بصلة قريبة او بعيدة لا بقوى الشعب العاملة ولا بتحالفها، اللهم الا استعارة الاسماء والعناوين واللافتات .. درءا للشبهات.. ذلك لأن الرأسمالية المتحالفة مع البيروقراطية قد سرقت الاسماء والعناوين واللافتات لتضعها فوق مؤسساتها التابعة لها التي لم يكن أي منها اتحادا، او اشتراكيا أو عربياً ولنبدأ من البداية .

السباق الى النفاق:

ما ان قدم جمال عبد الناصر " الميثاق " حتى انضمت الى جماعة المؤمنين به جمهرة الانتهازيين فأصبحوا جميعاً " ميثاقيين " (ما زلنا نذكر ان واحدا من جهاذة الكتاب وأعلام صوتا وأكثرهم بذلا للجهد في تأصيل التجربة- أية تجربة- كان قد بادر فأنشأ- في ذهنه- جماعة " الميثاقيون " وانتمى اليها وتحدث باسمها على صفحات الجرائد.. الى ان قيل له كفى فكف. وما زلنا نذكر انه حين تقرر تدريس " الاشتراكية العربية " في المدارس والجامعات تسابق عدد من أساتذة الجامعات والمعلمين ينشئون كتبا مطولة وكتبا مختصرة في بيان ماهية الاشتراكية العربية . فلما خطر لجمال عبد الناصر ان يقول ان الاشتراكية واحدة ونحن نطبقها تطبيقا عربيا ، سارع الاساتذة الكبار الى اعادة طبع كتبهم وغيروا جلودها ليغيروا عناوينها بعد ان غيروا جلودها . وما زلنا نحتفظ بأصول كتاب عن " الطريق الى الاشتراكية العربية " قدمناه الى الدار القومية للطباعة والنشر (١٩٦٦) دفاعاً عن الاشتراكية العربية فأشار عليه مدير الدار بعدم النشر " لأن الرئيس جمال عبد الناصر قد حسم الخلاف في هذه القضية " ولقد وافقت رقابة عبد الناصر على نشر الكتاب لأن عبد الناصر - وحده تقريبا - هو الذي كان يصر على أن مصر تمر بمرحلة التحول الاشتراكي وان الميثاق دليل عمل وان شيئاً لم يحسم وان كل شيء سيعاد فيه النظر على ضوء الممارسة بعد عشر سنوات .. ولسنا في حاجة الى القول بأن أولئك المنافقين قد انقلبوا على انفسهم فانقلبوا على عبد الناصر وميثاقه . وكذلك يفعل الانتهازيون دائماً .

نهايته !!

نعود الى الموضوع فنقول ان الانتهازية ليست خالية من مضمون . نعني ان الناس لا ينافقون ويهدرون كراماتهم ويزحفون على بطونهم- كالديدان- الا متجهين الى غاية، مثلهم في هذا مثل السائرين على أقدامهم . والواقع انه لا يوجد موقف بدون مضمون سواء كان موقفاً أخلاقياً او موقفاً غير أخلاقي لهذا نستطيع ان نتجاوز الجانب الاخلاقي لنتنبه الى المحتوى الموضوعي لظاهرة الانتهازية ونسأل : ما هي " الفرصة " التي كان يسعى الى اهتبالها الانتهازيون؟

انها فرصة التحول الاشتراكي ذاته.

فابتداء من عام ١٩٦١ لم تعد الدولة سلطة حكم او مساندة او تمويل بل أصبحت جهاز ادارة رئيسي للاقتصاد القومي . تملك القدر الأكبر من أدوات الانتاج ، وتديرها ، وتنتج ، وتوزع ، وتناجر ، وتستهلك . هي التي تعين الوزراء والمديرين وهي التي تشغل العاطلين وهي التي تحدد الاجور وهي التي توفر المأكل والملبس وتبني السكن وتعلم وتعالج .. الى آخره . وكانت هذه الدولة ، ربة العمل ، قد انتزعت اغلب ما تملك وما تدير من الرأسماليين الكبار وأضافت اليه طويلاً وعرضاً وعمقاً منشآت جديدة ومصادر رزق جديدة فيما عرف باسم " القطاع العام " . ولكنها ابقت بجواره ما أسمى بالقطاع الخاص و " بالرأسمالية الوطنية " . فكيف " تربح " هذه الرأسمالية الوطنية ؟ .. بالتطفل على القطاع العام تعيش من باطنه وتناجر معه و " تسمس " على صفقاته وتسرق وترش . فتحول القطاع العام - أي الدولة - الى مصدر جديد للرأسمالية . و هي رأسمالية طفيلية غير منتجة تتعاون في تكوينها على طريقة " شيلني واشليك " البيروقراطية المنحرفة والقطاع الخاص الطفيلي وكانت الثغرة التي تسرب منها هذا الحلف هو ما أشرنا اليه من قبل من ان قواعد العزل السياسي لم تطبق على الذين أضيروا

بقوانين يوليو ١٩٦١ او الذين تتناقض مصالحهم مع التحول الاشتراكي . اولئك الذين أسمتهم اللجنة التحضيرية " أعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية " فصدر القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ خاليا من عزلهم . فقدوا ما يملكون او أغلبه فالتحقوا بخدمة المالكة الجديدة (الدولة) بحجة خبرتهم و علمهم و (وطنيتهم) وأيضا أصبحوا عماد البيروقراطية في الدولة والقطاع العام والرأسمالية الطفيلية التي تمتصه . ولما كانوا أضعف من أن يقاوموا فقد نافقوا . وبادروا الى تنفيذ مشروع الثورة الديموقراطي " الاتحاد الاشتراكي العربي " قبل أن يصدر الدستور . وكانوا وراء قرار " انتهازى " أصدره المؤتمر الوطني للقوى الشعبية قبل أن ينفذ وهو " تفويض " الرئيس جمال عبد الناصر بتشكيل لجنة تنفيذية عليا مؤقتة لتضع القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي .

تأملوا...

الميثاق يقول ان تحالف قوى الشعب العامل هو الذي يقيم الاتحاد الاشتراكي العربي ، فاذا بالمؤتمر يفوض رئيس السلطة التنفيذية في ان يختار المؤسسين للاتحاد الاشتراكي العربي ، قلة يسميها اللجنة التنفيذية العليا المؤقتة، لتقيم هي الاتحاد الاشتراكي العربي وتضع قانونه الاساسي . والميثاق يحرص على القول بان الاتحاد الاشتراكي العربي هو السلطة الممثلة للشعب ومفهوم انها سلطة في مواجهة باقي السلطات او فوقها ، فيعهد المؤتمر الى السلطة التنفيذية بانشاء السلطة الممثلة للشعب . من قبل نبهنا الى دلالة ان يكون تسعة من أعضاء الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي أعضاء في مجلس الرئاسة. والميثاق يقول انه بعد سقوط تحالف الرجعية ورأس المال " لا بد ان يفسح المجال بعد ذلك ديموقراطياً للتفاعل الديموقراطي بين قوى الشعب العامل " .. وهو ما يعني بان ينشأ الاتحاد الاشتراكي العربي من القاعدة المتفاعلة ديموقراطياً الى القمة ، فاذا بالاتحاد الاشتراكي العربي ينشأ بالقمة التي تتولى هي انشاء القاعدة ... على ما تهوى .

هل انشأته على ما تهوى؟

نعم، وذلك بأنها:

اولاً: الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم تحالف قوى الشعب العاملة " الممثلة للشعب " والشعب هو صاحب السيادة بحكم الميثاق وبحكم الدستور. وهذا يعني انه طبقاً للميثاق والدستور كليهما، تكون سلطة السيادة للاتحاد الاشتراكي العربي . لم تختلف أغلبية أساتذة القانون الدستوري في هذا، وعبروا عن آرائهم في مناقشات " اللجنة التحضيرية للدستور الدائم " التي تشكلت يوم ٣٠ مايو ١٩٦٦ لوضع مشروع دستور دائم قال الدكتور سليمان الطماوي عميد كلية حقوق عين شمس : " الاتحاد الاشتراكي ليس مجرد سلطة دستورية له علاقة بالحكومة ولكنه أكبر من ذلك " . قال الدكتور ثروت بدوي استاذ القانون الدستوري بكلية حقوق القاهرة قال مفاخرا : " انني اول من قالوا بان الاتحاد الاشتراكي العربي هو أعلى سلطة في الدولة " وقال الدكتور طعيمة الجرف استاذ القانون الدستوري في كلية حقوق القاهرة : " ان الاتحاد الاشتراكي العربي سلطة سيادة عليا " . وقال الدكتور عبد الحميد حشيش استاذ القانون الدستوري في كلية حقوق عين شمس : " اما فيما يتعلق بالاتحاد الاشتراكي العربي فانني اتفق مع الزملاء الذين سبقوني في هذا المجال من أن الاتحاد الاشتراكي سلطة عليا " .. اما الدكتور مصطفى أبو زيد فقد عبر عن رأيه بطريقته فقال : " اذا قلنا ان مجلس الامة هو الذي ينظم الاتحاد الاشتراكي فهذا يعني ان مجلس الامة أصبح أعلى من الاتحاد الاشتراكي وهذا ما لا يجوز ولا يمكن القول به، وأذا قلنا ان الحكومة تنظمه بقرار جمهوري او بقرار وزاري فهذا يعني ان الحكومة أعلى منه وهذا لا يجوز .. الى آخرهم .

لم يكن هؤلاء الاساتذة ينافقون بل كانوا يعبرون عن حقيقة الاتحاد الاشتراكي العربي كما أراده الميثاق وكما أراده الدستور . و لكن " المصالح " لا يههما القانون فقد تشكلت اللجنة التنفيذية العليا، وأصدرت القرار رقم ١ لسنة ١٩٦٢ بالقانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي وبعد ان سردت في مقدمته فقرات من الميثاق وحددت وظيفته فقالت عن وظيفة المؤتمر القومي الذي هو أعلى سلطة .

- (أ) دراسة ومناقشة تقرير اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي.
(ب) دراسة سياسة الاتحاد الاشتراكي العربي وخطته العامة و اصدارها.
(خ) مراجعة وتعديل القانون الاساسي للاتحاد الاشتراكي العربي اذا دعت الحاجة الى ذلك
(د) انتخاب واعفاء اللجنة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي او اعضائها الاحتياطيين.

وهكذا تحول المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي الذي هو سلطة تمثل الشعب ، وفوق الحكومة وفوق مجلس الأمة ، تحول الى جمعية لدراسة التقارير ليقدمها الى اللجنة التنفيذية العليا . واصيب منذ مولده بالعقم ، وعبثاً حاول كل الذين تولوا أمره بعد ذلك " تنشيطه " وبعث الحياة فيه . ذلك لأنهم قد سلبوه روحه حين سلبوه سلطته فلم يبق منه الا " هيكل " مجوف يجتمع فيه الناس وينفضون لا حول لهم ولا قوة . ومن هنا نعرف كيف أن الذين هاجموا وأدانوا الاتحاد الاشتراكي العربي واتهموه بالسلبية ، وبالذيلية ، ينسون ما قال الشاعر :

" لقد اسمعت لو ناديت حياً ... ولكن لاحياة لمن تنادي "

وماذا عن التنظيم القائد الذي قال الميثاق انه : " يجند العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهدها ويطور الحوافر الثورية للجماهير" ... لقد تم تشكيله فعلا ولكن " الحلف البيروقراطي الرأسمالي " الذي أنشأ الاتحاد الاشتراكي العربي هو الذي شكله. لقد اخروا انشاءه حتى عام ١٩٦٤ اي الى ان تمكنوا من السيطرة على الاتحاد الاشتراكي العربي وعندما نشأ انشائه قيادة الاتحاد الاشتراكي نفسها (قيادة التنظيم) وأختير لانشائه وقيادته - من كل القوى المتاحة - وزير الداخلية شخصياً وكان وزارة الداخلية قد كانت " ناقصة " أجهزة استطلاع وتقارير.

ثانيا : ان الاتحاد الاشتراكي العربي هو تنظيم تحالف قوى الشعب العاملة . ومن بين تلك القوى العمال والفلاحون . ويزيد الميثاق والدستور كلاهما فيشترطان خمسين في المائة من المقاعد على الأقل للعمال والفلاحين . ومع ذلك نشأ الاتحاد الاشتراكي وقد استبعد من عضويته العمال والفلاحين الا أقلية ضئيلة.

شيء غريب أليس كذلك ؟

نعم غريب ولكنه حدث من خلال تولي الحلف " الرأسمالي البيروقراطي " تعريف العامل والفلاح .

فالفلاح عندهم هو من لا يزيد عما يحوزه من أرض زراعية على خمسة وعشرين فدانا. تصوروا ان في مصر الفلاحين حيث عمال التراحيل والمعدمون بالملايين وحيث يكون من يملك خمسة أفدنة شيخا للقريبة ومن يملك عشرة أفدنة يكون عمدة لها ومن يملك أكثر من الاعيان . يعتبر فلاحا من يملك خمسة وعشرين فدانا. اما العامل عندهم فهو كل من تتوافر فيه شروط العضوية لل نقابات العمالية (تقرير لجنة الميثاق الذي أخذ به في تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي) .

وهكذا انبرى الذين يحوزون ٢٥ فدانا في الريف أو حتى عشرة ، فاحتلوا مقاعد الفلاحين في التحالف وطردها ملايين من العمال الزراعيين وعمال التراحيل ، والأجراء، والمستأجرين ، وصغار الملاك.

وهكذا انبرى لاحتلال مقاعد العمال في التحالف وكلاء الإدارات ورؤساء الأقسام وخريجو الجامعات من الأطباء والمحامين والمهندسين والصحفيين ومن إليهم من العاملين في المؤسسات و الشركات.

فلما أراد جمال عبد الناصر تصحيح هذا الوضع الشاذ عام ١٩٦٨، فأصدر بصفته رئيساً للاتحاد الاشتراكي العربي تعريفاً يقول ان العامل " هو الذي يعمل يدويا او ذهنيا في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات ويعيش من دخله الناتج عن هذا العمل ولا يحق له الانضمام إلى نقابة مهنية ولا يكون من خريجي الجامعات والمعاهد العليا أو الكليات العسكرية وتستثنى من ذلك من بدأ حياته عاملاً وحصل على مؤهل جامعي وبقي في نقابته العمالية". وأن الفلاح " هو الذي لا يحوز هو وأسرته أكثر من عشرة أفدنة علي أن تكون الزراعة مصدر رزقه أو عمله الوحيد وأن يكون مقيماً في الريف " .. و جرت على أساسه انتخابات وتشكيلات الاتحاد الاشتراكي العربي ، أوقف الحلف البيروقراطي الرأسمالي عملية الانتخاب عند مستوى المؤتمر القومي الذي لا ينعقد إلا كل سنتين ، أما لجان المحافظات واللجنة العامة واللجنة التنفيذية، أي اللجان القيادية، فقد تم تشكيلها بالتعيين، تقادياً لتسرب فلاح أو عامل ، اي فلاح او اي عامل ، إلى القيادة..

على هذا الوجه أنشأت الطبقة الجديدة التي أصبحت، بعد سقوط الرأسمالية الكبيرة عام ١٩٦١ وتصفية المؤسسة العسكرية عام ١٩٦٧، تضم " البيروقراطيين والرأسمالية الطفيلية " . أنشأت الاتحاد الاشتراكي العربي إطاراً لتحالفها وأداة لسيطرتها ، وأهدرت الرؤية الديموقراطية التي جاءت في الميثاق ، وأهدرت الاحكام الديموقراطية التي جاءت في دستور ١٩٦٤ ، فلم يكن الاتحاد الاشتراكي العربي منذ البداية تحالف العمال والفلاحين و ... الى آخره ...

السلطة التنفيذية :

في دستور ١٩٦٤ ينتخب رئيس الجمهورية من الشعب وهو الذي يضع بالاشتراك مع الحكومة السياسة العامة للدولة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ويشرف على تنفيذها. وله حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد وحضور جلساته وتكون له رئاسة الجلسات التي يحضرها . وله حق اقتراح القوانين و الاعتراض عليها وإصدارها . فاذا رد مشروع قانون إلى المجلس فلا يصدر إلا إذا أقره المجلس ثانية بأغلبية ثلثي أعضائه. وإذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حله مما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير جاز لرئيس الجمهورية أن يصدر في شأنها قرارات لها قوة القانون . ولرئيس الجمهورية في الأحوال الاستثنائية بناء على تفويض من مجلس الأمة أن يصدر قرارات لها قوة القانون . وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة . وهو الذي يعلن الحرب بعد موافقة مجلس الأمة . و هو الذي يبرم المعاهدات ويبلغها إلى مجلس الأمة . وهو الذي يعلن حالة الطوارئ وله أن يستفتي الشعب في المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا . أما الحكومة فهي أداة تنفيذ .

على هذا الوجه كان لرئيس الجمهورية القرار وكان على الحكومة التنفيذ . ولكن من يسأل أمام مجلس الأمة ؟ الحكومة وحدها (المادتان ٨٤ و ٩٠) . وهكذا عرفت مصر نظاماً مختلطاً عجيباً لا تقترن فيه السلطة بالمسئولية . من له السلطة الفعلية لا يسأل . ويسأل الذين لهم سلطة . وتضخمت سلطات رئيس الجمهورية واندمجت في يده السلطات بشكل لا مثيل له في النظام الرئاسي (حيث ليس للرئيس حق التشريع) ولا في النظام النيابي (حيث ليس للرئيس سلطة منفردة عن الوزارة) . ولما كان الرئيس الذي أصبح يملك أغلب السلطات لا ينفذها بنفسه ولكن " بأجهزة الدولة " طبقاً للبيانات و المعلومات و الآراء التي ترفعها إليه " أجهزة الدولة " فقد خول دستور ١٩٦٤ لأجهزة الدولة التي يسيطر عليها الحلف " البيروقراطي الرأسمالي " أفضل غطاء لانحرافاتهم وأصبح كل شيء ينسب إلى عبد الناصر ما دامت كل السلطات على صفحات الدستور لعبد الناصر، وأصبح كل نقد لهم نقد لعبد الناصر، ما

داموا أجهزة عبد الناصر، وأصبحت مواجعتهم تأمرأ على عبد الناصر ما دام أمنهم قد اختلط بأمن عبد الناصر.

هل كان من ذلك مفر؟.

يجب أن نعترف بأنه حيث تكون الدولة اشتراكية، أي تقوم على توظيف الموارد البشرية و المادية المتاحة لإشباع الحاجات المادية والثقافية للشعب ، طبقاً لخطة مركزية شاملة فلا بد من مركزية السلطة. يستحيل- دستورياً واقتصادياً- إقامة نظام اشتراكي بدون سلطة تنفيذية مركزية قوية لتضمن تنفيذ الخطة في كل مجالاتها ، تأمر وتتابع وتراقب وتحاسب . من ناحية أخرى لا يعرف النظام الاشتراكي المناصب الشرفية. لا يتفق معه منصب رئيس دولة لا يعمل أي لا يكون رئيساً للسلطة التنفيذية. ومن هنا فإن كل السلطات التي حولها دستور ١٩٦٤ لرئيس الجمهورية سلطات طبيعية ومتسقة مع دوره في مجتمع يتحول اشتراكياً . ثم تبقى الثغرة التي انفرد بها نظام الحكم في مصر؟..

من الذي يأمر ويتابع ويراقب ويحاسب السلطات التنفيذية ذاتها؟ من الذي يوافق على الخطة ويتابع تنفيذها ويحاسب على نتائجها؟.. مجلس الأمة ، ومن الذي يتابع ويراقب ويحاسب مجلس الأمة؟.. الشعب.. كيف ؟ عن طريق الاتحاد الاشتراكي العربي الذي هو سلطة سيادة عليا ، وهو ممثل الشعب ومن حقه على هذا الوجه أن يتابع ويراقب ويحاسب - إلى حد العزل - رئيس الجمهورية والوزراء والنواب . ولقد كان الدستور- دستور ١٩٦٤- في مادته الثالثة يخول الاتحاد الاشتراكي العربي هذه السلطة . سلطة متابعة ومراقبة ومحاسبة كل سلطة أخرى ومنها رئيس الجمهورية. وكان هذا يقتضي استقلال الاتحاد الاشتراكي العربي استقلالاً تاماً - بصفته مؤسسة دستورية- عن السلطة التنفيذية. ولكنه نشأ- كما رأينا- تابعاً للسلطة التنفيذية فبقيت للسلطة التنفيذية كل السلطات بدون متابعة أو مراقبة أو محاسبة.

محاولة أخيرة :

ذكرنا من قبل كيف حاول جمال عبد الناصر عام ١٩٦٨ تصحيح الوضع المختل في تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي بتقديم تعريف جديد للعامل والفلاح . ونعرف أنه صفى المؤسسة العسكرية في ذلك العام . ولكنه في المقابل كان قد تفرغ بعد هزيمة ١٩٦٧ لإعادة تكوين القوات المسلحة واستئناف القتال واستغرفته معركة التحرير، فكانت فرصة مضافة الى البيروقراطية والرأسمالية . فبدأت الرأسمالية تسترد بعض ما كانت فقدته . رفع اسعار بعض الحاصلات الزراعية ، الاستيراد بدون تحويل عملة . وقف الانتقال التدريجي لقطاعي تجارة الجملة والمقاولات الى القطاع العام . أما البيروقراطية فقد قضت بضربة واحدة على محاولة جديدة كانت القيادة قد لجأت إليها لحل مشكلة الديموقراطية .

ففي عام ١٩٦٥ كان يبدو أن جمال عبد الناصر قد يؤس من محاولة حل مشكلة الديموقراطية على المستوى الشعبي من خلال جيل نشأ رأسمالياً بيروقراطياً ولم يزل . فأعلن يوم ٢٠ يناير ١٩٦٥، أمام مجلس الأمة، بعد ترشيحه رئيساً للجمهورية برنامجاً للسنوات القادمة. وإذ به يضع في أول ذلك البرنامج مايلي :

" إن المهمة الأساسية التي يجب أن نضعها نصب عيوننا في المرحلة القادمة هي أن نمهد الطرق لجيل جديد يقود الثورة في جميع مجالاتها السياسية والاقتصادية والفكرية. ولسنا نستطيع أن نقول إن جيلنا قد أدى واجبه إلا إذا اكنا نستطيع قبل كل المنجزات وبعدها أن نطمئن إلى استمرار التقدم ، وإلا فإن كل ما صنعناه مهدد بأن يتحول- مهما كانت روعته- إلى فورة ومضت ثم انطفت.. إلى بداية تقدمت ثم توقفت. إن الأمل الحقيقي هو في استمرار النضال ويتأكد الاستمرار حين يكون هناك في كل وقت جيل

جديد على أتم الاستعداد للقيادة ولحمل الأمانة ومواصلة التقدم بها .. أكثر وعياً من جيل سبق . أكثر طموحاً من جيل سبق . وينبغي أن ندرك أن التمهيد لهذا الجيل واجبنا واننا نستطيع بالتعالي والجمود أن نصده ونعقده وبالتالي نعرقل تقدمه وتقدم امتنا . . إن علينا بالصبر ان نستكشفه دون من عليه ولا وصاية، وعلينا بالفهم أن نقدم له تجاربنا دون أن نقمع حقه في التجربة الذاتية وعلينا في رضا أن نفتح الطريق له دون أنانية نتصور غروراً أنها قادرة على شد وثائق المستقبل بأغلال الحاضر وعلينا أن نتجه له بفكره الحر أن يستكشف عصره دون أن نفرض عليه قسراً أن ينظر إلى عالمه بعيون الماضي" ...

ولم تكن تلك مجرد خطبة، بل كانت في رأينا محاولة أخيرة لحل مشكلة الديمقراطية بعد أن ينس من حلها عن طريق الاتحاد الاشتراكي العربي الذي أنشأته أجهزة دولته . والواقع أن جمال عبد الناصر قد عبر في مناسبتين سابقتين عن هذا اليأس . الأولى يوم أن قبل إنشاء المنظمات الشعبية في ميثاق الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية التي كانت موضع دراسة وبحث واتفاق عام ١٩٦٣ . والمناسبة الثانية يوم أن وجه نداء إلى الشباب العربي بأن يبادر إلى إنشاء الحركة العربية الواحدة لأنها " أصبحت ضرورة تاريخية "، عام ١٩٦٣ أيضاً ، على أي حال فما أن قدم برنامجه حتى نفذه . وانشئت منظمة الشباب الاشتراكي من جيل الثورة ، مستقلة إلى حد كبير عن الاتحاد الاشتراكي العربي وأولها عناية خاصة مليئة بالعطف والأمل ، ولأول مرة ترى مصر كيف يمكن أن يتم تكوين تنظيم سياسي تكويناً علمياً يختلط فيه النمو الفكري بالنمو الحركي . ونجحت التجربة نجاحاً فائقاً إلى درجة أنه في فبراير ١٩٦٨ ، بعد الهزيمة، كانت هي القوة الوحيدة التي قادت الجماهير في مظاهرات صاخبة تطالب بمحاسبة المسؤولين و لم تستثن من المحاسبة حتى جمال عبد الناصر نفسه وكان ذلك برهاناً على أن أملاً شعبياً ديموقراطياً قد بدأ في مصر ، وأن الثورة - أخيراً - قد أنجبت جيلاً . أما عبد الناصر فقد تجاوز عما أصابه من أبناء ثورته واستجاب لندائهم وأصدر بيان ٣٠ مارس متضمناً ما كانوا يطالبون به. أما البيروقراطية " المعششة " في الاتحاد الاشتراكي العربي فقد أفرعها المولود الجديد الذي شب مبكراً على الطوق فأصدر أمين الاتحاد الاشتراكي العربي (علي صبري) قراراً بتجميد نشاط منظمة الشباب وطرده خيرة قياداتها من صفوفها . وضربت التجربة الجديدة الوليدة .. إلى حين .

هل كان يعلم:

هل معنى هذا ان عبد الناصر كان يعلم ان الرجعيين و الانتهازيين والبيروقراطيين قد نفذوا الى تجربته الجديدة وسيطروا على الاتحاد الاشتراكي العربي وافشلوا مشروعه الديموقراطي الثالث (كانت هيئة التحرير هي المشروع الاول ، وكان الاتحاد القومي هو المشروع الثاني) .. هل كان يعلم؟..

يجيب عبد الناصر نفسه:

قال في ١٢ نوفمبر ١٩٦٤: " ان الميول البيروقراطية في مرحلة الانتقال من الاقطاع والرأسمالية الى الاشتراكية تمثل قوى اجتماعية خطيرة . وهذه البيروقراطية موجودة وستحاول بكل الوسائل ان تكون لها مكاسب . ان البيروقراطية في مرحلة الانتقال من الرأسمالية الى الاشتراكية ستعمل على أن تحصل بكل الوسائل على أكبر قدر من السلطة حتى تستطيع ان تقوم بدور حاسم في الانتاج وفي العلاقات الاجتماعية وان تحتكر هذا الدور. وتستطيع البيروقراطية بفضل هذا الاحتكار ان تأخذ مكان الرأسمالية في المجتمع الرأسمالي " .

بقيت نقطة أريد ان أتكلم عنها ، وهي العيوب الاساسية، وأبرز هذه العيوب بان الاتحاد الاشتراكي لم يستكمل دوره ليكون تعبيراً أصيلاً وكاملاً عن الديمقراطية الاشتراكية .. لقد تابعت مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي في الوحدات الاساسية والتي عقدت أخيراً وكان فيها حياة وحيوية وفيها نبض . ويجب ان

نجد الوسيلة التي تجعل هذا النبض يرتفع كصوت ، وأهم من مجرد ارتفاعه ان يؤثر في الحوادث . و ليست الديمقراطية السيامية الحقيقية والمعبرة عن الديمقراطية الاجتماعية الحقيقية هي أن نجعل الناس يغيرون بارادتهم ما يريدون تغييره . هل وصلنا الى هذا حتى الان ... لم نصل بعد... "

لماذا؟.

قال في ١٦ مايو ١٩٦٥: " ... فيه حزب رجعي موجود وحايضل موجود بدون اعلان وبدون ترخيص وعارفين بعض واثلموا على بعض ومنظمين قوي أحسن من الاتحاد الاشتراكي ... اذن في هذه المرحلة لا سبيل إلا تحالف قوى الشعب العاملة في تنظيم واحد هو الاتحاد الاشتراكي العربي .. مع تطهير الاتحاد الاشتراكي باستمرار من القوى الانتهازية او القوى الرجعية التي تسللت داخل الاتحاد الاشتراكي ...

أكثر من هذا صراحة ما رده في أحاديثه غير العلنية في اجتماعات الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي ابتداء من عام ١٩٦٥. نشر بعضها أخيرا تحت عنوان " مفهوم العمل السياسي ". ففيها يقول : " ان لدينا مشكلة عويصة وهي ان العناصر المضادة للثورة والاشتراكية موجودة بالفعل داخل الاتحاد الاشتراكي وهي عناصر حركية .. ونحن ينقصنا داخل الاتحاد الاشتراكي وجود العناصر الحركية المخلصة بشكل منظم ... " وقال " هناك خطأ آخر له صفة الانحراف يضعف من تحالف قوى الشعب العاملة وذلك الخطأ هو ظاهرة البيروقراطية... "

وفي ٧ مارس ١٩٦٦ يضرب أمثلة للفشل في الريف : " ان الجمعيات التعاونية تحتاج الى تطوير. فما زال كبار الملاك مسيطرين عليها.. فكبار الملاك لهم نفوذ ويستطيعون وضع رجالهم في مجالس ادارات الجمعيات التعاونية ، وربما كان هذا هو الذي أثر على فكرة الديمقراطية التي تكلمت عنها فلن تكون هناك ديمقراطية حقيقية بهذا الشكل ... "

كان يعلم اذن

فماذا فعل؟...

حيث يجيب عبد الناصر على هذا السؤال، سنكتشف قمة النضج في مفهومه للديموقراطية مشكلة والديموقراطية حلا، ويكون علينا بتلك الاجابة، القادمة، ان نختم الحديث عن عبد الناصر ومشكلة الديمقراطية في مصر مودعين مرحلته التاريخية وقد انتهت الى تحديد بالغ الوضوح لمشكلة الديمقراطية في مصر وفكر بالغ النضج في كيفية حلها.. ذلك لأنه- رحمه الله - لن تسمح له الظروف القاهرة بان يضع فكره الذي بلغ قمة النضج موضع التطبيق لحل مشكلة بلغت قمة الحدة .

خاتمة

(١٥) الموقف " الناصري " من المشكلة

عبد الناصر... و" الناصرية " :

في جلسة مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية التي انعقدت مساء يوم ٢٠ مارس ١٩٦٣ هاجم عبد الناصر تعبير " الناصرية والناصريين " .. وأسند التعبيرين الشعارين إلى القوى المعادية له وللثورة . قال : " .. خرجوا بعملية الناصريين . طلعوها بعد الانفصال . قبل الانفصال ما كانش فيه حاجة اسمها ناصريين .. اعداؤنا علشان يمثلوا العملية بشخص ويركزوا عليه قلبوا العملية كلها إلى شخص جمال عبد الناصر وبدأو الحملة عليه وعلى اللي سموها الناصرية والناصريين .. ما كانش فيه حاجة اسمها ناصرية ولا ناصريين .. " .

أما الآن ، وبعد وفاة عبد الناصر، فإن الناصريين قوى جماهيرية متعاقبة في الوطن العربي وفي مصر حتى لو لم تكن موحدة أو منظمة . و" الناصرية " مفهوم يحدد انتماء الناصريين ، على خلاف قليل أو كثير في المضمون وتأخذ مكاناً يتسع بإطراد في القاموس العربي للمبادئ السائدة أو المرشحة للسيادة.

وحتى الذين يقفون من الناصرية والناصريين موقف العداء يعترفون بموقفهم هذا بوجود الناصرية فكرة والناصريين بشرا، وإلا فهل يقفون موقف العداء من أشباح معدومة؟! بل إن تهمة " أدعياء " الناصرية تتضمن اعترافاً بأن الناصرية ليست موجودة فقط بل إنها- أيضاً- ذات إغراء يسمح، لا بالانتماء إليها فحسب ، بل بادعائها أيضاً...

فكيف حدث هذا؟

كيف أن " الناصرية " تكون اصطناعاً معادياً في حياة عبد الناصر، ثم تكون راية موحدة لجماهير عبد الناصر بعد وفاته؟ ..

لقد قدم الرئيس جمال عبد الناصر نصف الإجابة في حديثه الذي أوردنا نصه. أريد بالناصرية في حياته تقليص القضية لتكون شخصاً تمهيداً لضرب الشخص وهو أسهل من ضرب القضية . أو تجريد الموقف من الانتماء المبدئي والتشهير به عن طريق تحويله إلى انتماء وولاء لشخص عبد الناصر. النصف الثاني من الإجابة لم يقله عبد الناصر لأنه يتعلق بظاهرة نشأت بعد وفاته.

نجيب نحن ، تطوعاً ، وعلى مسئوليتنا. ونستمد مادة الإجابة من موضوع الحديث عن " عبد الناصر ومشكلة الديمقراطية في مصر " . وان كانت اجابتنا تصدق- فيما نعتقد- أياً كانت مادة الحديث ما دام الحديث يدور عن عبد الناصر وتجربته الطويلة الغنية..

باختصار،

لقد كان ثمة عوامل متعددة حالت دون أن تكون " الناصرية " ذات دلالة موضوعية محددة يمكن الانتماء إليها في حياة عبد الناصر، وقد انقضت تلك العوامل بوفاة الرئيس الراحل وبالتالي أمكن ، موضوعياً ، أن يكون لتعبير الناصرية و الناصريين دلالات موضوعية .

أول تلك العوامل أن عبد الناصر قائد المسيرة الثورية منذ ١٩٥٢ حتى وفاته كان ينتهج التجربة والخطأ والتصحيح . ولقد عرفنا ذلك من اعترافه ومن تتبع الحديث عن علاقته بمشكلة الديمقراطية في مصر وبالتالي فلم يكن من الممكن ، في حياة عبد الناصر، تثبيت التجربة عند حصر فكري أو تطبيقي معين ليقال حينئذ أن هذي هي الناصرية . ذلك أن عبد الناصر كان إلى آخر يوم في حياته قادراً مقدرة متزايدة على أن يكتشف أخطاء الممارسة وأن يبدع لها حلولاً جديدة على المستوى الفكري والمستوى التطبيقي كليهما . وفتت تلك التجربة بوفاة عبد الناصر . مات القائد فتحدد مضمون مرحلته التاريخية مات المعلم فتوقفت تعاليمه . وأصبح ممكناً - حينئذ فقط - تحديد الحصيلة النهائية فكرياً وممارسة ليقال ان هذي هي الناصرية .

العامل الثاني أشرنا إليه في أكثر من موضع في هذا الحديث ، وأوردنا عليه أدلته مما قال عبد الناصر ومما فعل . وخلاصته أن عبد الناصر كان ينمو وينضج ويتقدم فكرياً من خلال التجربة والخطأ والتصحيح . كان تفاعله الجدلي مع الظروف العينية في كل مرحلة يثمر في كل خطوة ثماراً فكرية أكثر نضجاً من عناصر تكوينها . وكان في حركته الجدلية يتقدم مخلفاً وراءه مواقف وأفكاره السابقة. ولقد عبرنا عن ذلك من قبل حين قلنا إن عبد الناصر ١٩٦١ كان يثور على عبد الناصر ١٩٥٢ ومن هنا يقوم الفارق المميز بين أفكار عبد الناصر وبين الناصرية .. على وجه يحول دون التطابق بينهما.

ذلك لأن كل مفردات المسيرة، فكرياً أو ممارسة ، كما وفتت في زمانها تنسب إلى عبد الناصر، فيقال إنها أفكار أو مواقف عبد الناصر، أما ما ينسب إلى " الناصرية " فهي مجموع الأفكار والمواقف التي انتهى إليها بعد أن قطع إليها طريقه الطويل الشاق خلال التجربة والخطأ.. ولعل أوضح الأمثلة على ذلك موقفه من " الوحدة الوطنية " ومفهومه لتعبير الشعب .. على الوجه الذي عرفنا تطوره من قبل .

يضاف إلى هذين العاملين عامل ثالث هو- في تقديرنا- أكثر من العاملين السابقين أهمية. لقد ذكرنا من قبل أن عبد الناصر كان يتوقع عام ١٩٦٢ أن ستنشأ أفكار أكثر تطوراً وتقدمية بعد عام ١٩٧٠ أو ١٩٧١ قد ترى تطوير الميثاق أو تعديله أو الإضافة إليه.. كما عرفنا دعوته الحارة لفتح أبواب الإبداع لحيل الشباب بدون وصاية . ان هذا يعني - في رأينا- ان الناصرية ليست مقصورة على حصيلة تجربة عبد الناصر فكرياً أو ممارسة حين وفاته ولكنها لا بد- طبقاً لرؤية عبد الناصر نفسه وتوقعاته - أن تكون قد اكتسبت مضامين مضافة إلى ما خلفه الزعيم الراحل مما " حدث " بعد أن غاب عبد الناصر. بل أنني أزعم أن الدروس المستفادة من تجربة الحياة في مصر وفي الوطن العربي بعد غياب عبد الناصر قد أثبتت أن شخصيته التاريخية العملاقة كانت قد حجبت عنه ، وعنا، أفكاراً واتجاهات لم تكن تملك شجاعة الظهور في حياته فظهرت وعربدت ونجحت بعد وفاته. وأصبح ما انتهى إليه عبد الناصر فكرياً وممارسة يفتقد تكملة هي الجواب على السؤال : ماذا كان يقول عبد الناصر أو يفعل لو أن كل تلك الأفكار والاتجاهات التي أخفاها الجبن عنه في حياته قد واجهته وواجهها .. ثم ماذا كان يقول عبد الناصر أو يفعل لو أن العمر امتد به حتى اليوم؟ .. ثم ، ماذا كان يقول عبد الناصر أو يفعل لو أنه عاش المستقبل مع شعبه. طبيعي أن ليس في تراث عبد الناصر اجابات محددة على هذه الأسئلة . إذ لم يكن عبد الناصر نبياً ، الإجابات التي تكمل مفهوم الناصرية مسؤولية أولئك الذين لم تكمل معرفتهم بتجربة عبد الناصر إلا بعد أن ظهر بعد وفاته ما ومن كان مختفياً أثناء حياته وأولئك الذين لا يكتبون التاريخ بل يصنعونه.

وأخيراً فإن عبد الناصر في حياته كان المفكر والقائد معاً . وكان يقدم إلى الجماهير العربية من تاريخه معها ضماناً ضد مخاطر التجربة والخطأ . الآن غاب القائد وقد بقيت الأفكار أو خلاصتها النامية. فكيف يمتلىء مكان القيادة التاريخية الشاغر؟.

هل باصطناع أو اختلاق أو " ادعاء " عبد الناصر جديد؟..

مستحيل . بل نقول أنه عبث . عبد الناصر صنعه التاريخ .

ولن يستطيع أحد أن يقوم بدور التاريخ في خلق الزعماء والقادة من أمثال عبد الناصر. وما تزال ترن في أذهاننا الكلمات الصادقة الحكيمة التي قالها الرئيس أنور السادات وهو يتلقى من مجلس الشعب قرار ترشيحه خليفة لعبد الناصر في موقع رئاسة الجمهورية ، تأكيداً بأن سيادته أو أي شخص آخر لا يستطيع أن يملأ - وحده - الفراغ الذي تركه القائد العملاق ..

إذن، فإما أن تبقى جماهير عبد الناصر بدون قيادة أو أن تقودها المبادئ الناصرية. وهذا يعني أن " الناصرية " ليست قائمة مبوبة بالأفكار التي خلفها عبد الناصر أو خلاصاتها، أو ما كان يمكن أن تكون عليه تلك الأفكار لو أنه بقي يطورها، بل هي أفكار ومبادئ " صالحة " لتؤدي " دور القيادة " . صالحة للالتقاء عليها والالتزام بها والاحتكام إليها عند الخلاف . وهي لا تكون كذلك إلا إذا أرسيت على قاعدة منهجية علمية تفرز من بينها المبدأ من الاستراتيجية عن التكتيك . الاستراتيجية والتكتيك عناصر لصيقة بالقيادة بكل خصائصها الفذة وظروفها التي انقضت فهي من مفردات التجربة التي تنسب إلى عبد الناصر. أما المبدأ فهو وحده الذي يبقى مميزاً " للناصرية " ...

ومن ناحية أخرى ، فإن هذا المنهج العلمي القادر على أن يستخلص من تجربة عبد الناصر " نظرية " ناصرية يمثل ضرورة، مهما كانت لازمة حتى في حياة عبد الناصر، فإنها الآن حتمية. ذلك أن " الضمان " الذي كان يقدمه شخص عبد الناصر ضد مخاطر التجربة والخطأ قد سقط بوفاة الزعيم الذي كان محل ثقة الجماهير العربية. وبالتالي فإن مخاطر التجربة والخطأ بعد عبد الناصر، قد أصبحت بدون حدود ، وأصبح محتماً أن يستبدل بمنهج التجربة والخطأ لذي فقد الضمان ضد مخاطر منهج علمي يحصن المسيرة المقبلة ضد الجنوح إلى التجريب بحجة أن عبد الناصر قد جرب من قبل .. وهكذا نرى أن ثمة فارقاً مميزاً أساسياً بين تجربة عبد الناصر والناصرية ، هو أن ضابطاً لحركة تجربة عبد الناصر كان " التجربة والخطأ " وأن ضابط الحركة الناصرية هو " المنهج العلمي " .. أو لا بد أن يكون كذلك .. وهو عبء لا بد لمن يريدون للناصرية أن تقود الجماهير من أن ينجزوه ...

إذا صح ما تقدم ، وهو عندنا صحيح ، فقد صحح ما قال به عبد الناصر من أن اصطناع " الناصرية " في حياته كان اختلافاً معادياً له وللثورة . لأنه إذا صح أنه لم يكن من الممكن في حياة عبد الناصر أن توجد " الناصرية " فإن دلالة " الناصرية " في ذلك الوقت لم تكن تزيد عن الانتماء إلى عبد الناصر الشخصي . تمهيداً لضرب التجربة في الشخص نفسه. ودلالة " الناصريين " في ذلك الموقف لم تكن تزيد عن الولاء لعبد الناصر الشخصي تشهيراً بموقف الولاء للقضية التي كان يناضل من أجلها عبد الناصر...

يترتب على هذا أيضاً أن " المفردات " من الرجال الذين عرفوا عبد الناصر أو عاشروه أو صادقوه أو أسهموا معه في الثورة أو شاركوه مسيرتها ، أو ناضلوا تحت قيادته، أو كانوا له أعواناً ومستشارين وبنداً .. الخ ، يحسبون على عبد الناصر تبعاً لعلاقة كل واحد منهم به وموقعه منه .. ولكن هذه العلاقة أو الموقع لا تؤهل أيًا منهم " بالضرورة " ليقول أو يقال عنه أنه ناصري ..

" الناصري " لا ينتمي إلى عبد الناصر ولكنه ينتمي إلى " الناصرية " بخصائصها التي ذكرناها وبالتالي فإن كل الذين لم يكملوا المسيرة مع عبد الناصر إلى أن بلغت ذروة نضجها فتخلوا عنها في مراحل سابقة على وفاته، أو كل الذين أكملوا المسيرة معه " موظفين " تحت قيادته ثم توقفوا بوفاته، أو كل الذين اهتبلوا فرصة وفاته فتنكروا لمسيرته أو ارتدوا عنها أو حاولوا الرجوع إلى المواقع الفكرية والتطبيقية التي كان عبد الناصر قد تجاوزها .. كل أولئك ، بالإضافة إلى الذين ينقضون بناءه لبنة لبنة

لا يستحقون أن يكونوا ناصريين ولا ينسبون إلى الناصرية مهما كانت علاقاتهم الحميمة والقريبة والطويلة مع عبد الناصر... أما الذين توقفوا فكراً وحركة بوفاة عبد الناصر ويقضون أيامهم الراكدة يجتروا أفكاره ويترحمون عليه فاولئك " لا شيء " أنهم يبعدون عن حركة الحياة كلها بعد عام ١٩٧٠ عن الحاضر المتجدد أبداً..

على ضوء هذا، ما هو الموقف " الناصري " من مشكلة الديمقراطية في مصر ؟

نحدد أولاً عناصر المشكلة كما تركها عبد الناصر ، وحلها وأسلوب الحل :

المشكلة والحل:

قبل أن يغيب عبد الناصر كانت مشكلة الديمقراطية في مصر قد وصلت إلى الوضع الآتي :

(أولاً) كانت الثورة في نطاق اتجاهها الديمقراطي العام ، قد رفضت المفهوم الليبرالي للديموقراطية أي عدم تدخل الدولة في حل مشكلات الشعب (١٩٥٢) وأقلعت- بعد تجربة فاشلة- عن التدخل خدمة للرأسمالية فاتجهت إلى التخطيط الشامل من أجل حل التنمية بقيادة القطاع الخاص (١٩٦٠ / ٥٩) فلما نكس القطاع الخاص (الرأسمالية الوطنية) عن أداء دوره الوطني أخذت بالتنمية الاشتراكية (١٩٦١) ونجحت نجاحاً فائقاً في الحد من الفقر الذي هو أعتى عقبات الديمقراطية إلى أن تعرضت لعدوان ١٩٦٧ وأصيبت بهزيمة قاسية فاتجه عائد التنمية المتزايدة ، أو أغلبه، من خدمة رفع مستوى المعيشة إلى خدمة إعادة بناء القوات المسلحة وحرب الاستنزاف واستطاع القطاع العام فعلاً أن يوفر كل الامكانيات المادية والمالية والتكنولوجية التي استعملها جنودنا في حرب اكتوبر ١٩٧٣ .

وكان حل مشكلة الفقر حلاً نهائياً ، باعتباره قيداً على الممارسة الديمقراطية يقتضي مزيداً من التحول الاشتراكي ومزيداً من سيطرة القطاع العام ومزيداً من " اقتصاد الحرب " لتستطيع الدولة أن تزيد من معدلات التنمية والحفاظ على المقدرة العسكرية في الوقت ذاته.

(ثانياً) وكانت الثورة، في نطاق اتجاهها الديمقراطي العام ، قد قضت أو أضعفت أعداء ديموقراطية الشعب من الاقطاعيين (١٩٥٢- ١٩٦١) والرأسمالية الكبيرة الصناعية والتجارية والزراعية عام (١٩٦١) والمؤسسة العسكرية الارهابية (١٩٦٨) ولم يبق إلا البيروقراطية التي تضخمت وتكثفت سلطاتها وأفلتت من المسؤولية عن طريق إسناد أعمالها أو تغطيتها بالسلطات المركزية الكبيرة التي حولها الدستور ١٩٦٤ لرئيس الجمهورية.

وكان حل هذا الجانب من المشكلة يقتضي الحد من سلطات رئيس الجمهورية وتوزيعها على أجهزة الدولة ليكون شاغل كل سلطة مسؤولاً عن ممارسة سلطته بدون احتماء أو اختفاء وراء أسم وهيبة رئاسة الجمهورية.

(ثالثاً) وكانت الثورة في نطاق اتجاهها الديمقراطي العام ، قد خطت خطوات كبيرة نحو تحرير الفلاحين والعمال (١٩٥٢ - ١٩٦١) ، وعزلت أعداء الشعب (١٩٦٣ - ١٩٦٤) وأستعملت كل الأساليب التي خطرت على بالها لإخراج الشعب من سلبيته، بالتعلم والثقافة والإعلام والتنظيم (هيئة التحرير / الاتحاد القومي / الاتحاد الاشتراكي العربي) ، وأقرت للشعب المنظم بسلطات دستورية محدودة في دستور ١٩٥٦، وبسلطة السيادة في دستور ١٩٦٤ ، ولكن البيروقراطية المتحالفة مع الرأسمالية الطفيلية، اغتصبت تلك المؤسسات الشعبية وسيطرت عليها وسخرتها لمصالحها فأصبح كل منها ، منذ نشأته وإلى أن قضى أداة تابعة للسلطة التنفيذية .

وكان حل هذا الجانب من المشكلة يقتضي رفع يد الحكومة عن الاتحاد الاشتراكي العربي ، واستقلاله عن السلطة التنفيذية، ليستطيع أن يباشر حقوقه السيادية على كل السلطات .

حده المشكلة:

كانت تلك هي الجوانب الرئيسية لمشكلة الديمقراطية في مصر كما انتهت إليها عام ١٩٧٠ وكانت تلك هي حلولها الواجبة والممكنة. وبالرغم من أن ثورة ١٩٥٢ و ثورة ١٩٦١ كانتا قد تقدمتا خطوات كبيرة نحو حل مشكلة الديمقراطية - كما أوضحنا من قبل- على وجه لا تمكن مقارنته بما كانت عليه مصر منذ حكم الفراعنة حتى حكم الملوك، فإن المشكلة، مشكلة الديمقراطية كانت قد زادت حدتها أضعافاً مضاعفة عام ١٩٧٠ عنها عام ١٩٥٢ أو ما قبله من أعوام .

لماذا؟

لأن حدة المشكلة، أية مشكلة، لا تتوقف على حدها الموضوعي بقدر ما تتوقف على الوعي بها. نعني وعي الناس بالتناقض بين ما يريدون وبين ما هو متحقق لهم فعلاً . الحد الأول من التناقض وهو الإرادة التي يخلقها وينميها الوعي عامل أساسي في مدى الشعور بحدة المشكلات الاجتماعية بمعنى أنه مهما تحقق للناس من تقدم مادي أو سياسي أو ثقافي أو اجتماعي فإن وعيهم بما يريدون وإرادة تحقيقه هو الذي يحدد في النهاية الشعور بعمق التناقضات الاجتماعية وما إذا كانت قد زادت أو خفت وانتهت. وحين يسبق وعيهم تقدمهم تزداد المشكلة حدة بالرغم مما يكونون قد أصابوه من تقدم . كالذي يعاني مشكلة استرداد دين يحسبه قليلاً فيرضيه ما يسترده إلى أن يعرف أنه كان ضحية " نصب " وان حقه أكثر مما استرد فيصبح أكثر معاناة لمشكلة الاختلاس بالرغم مما استرد . كالفلاحين القانعين برضا " السادة " يتبينون أنهم ليسوا عبيداً ولا الآخرون سادة فيصبحون أكثر شعوراً بحدة مشكلة القهر والعبودية. كالعامل الذين يكتفون بما يعطيهم رب العمل من أجور فيقال لهم إن القطاع العام ملك للشعب، ملككم، فيصبحون أكثر شعوراً بتسلط الإدارة . كالجماهير السلبية الراكدة اللامبالية بالنشاط السياسي، تنتظم في مؤسسة شعبية لها سلطة السيادة فتشعر بحدة مشكلة الاستبداد وهي ترى البيروقراطية قد استولت على تنظيمها..

ولقد استطاعت الثورة، بأساليب شتى، منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٧٠، أن تحرك الركود الاجتماعي والسياسي وأن تفتح عيون النايمين وتوقظ طموح القانعين وتعلم الناس أن لهم حقوقاً مسلوقة منذ حين . وتولت انجازاتها المحسوسة في التنمية في فتح شهية البشر لمزيد من الرخاء باعتباره حقاً لمن ينتجه . وتولت أجهزتها الإعلامية- باقتدار فائق- القضاء على كل شك في مبدأ " المساواة " وأن تدخل في نطاق إدراك المغبونين أن لهم حقوقاً لم يكونوا من قبل يعرفون أنها لهم . ولقد حاولت الثورة - طوال عمرها- أن تحقق للشعب مزيداً مما يريد ولكن نجاحها في التوعية والإيقاظ كان أكثر بكثير من نجاحها في الفعل والانجاز. وبالتالي فإن مشكلة الديمقراطية كانت تزداد حدة مرحلة بعد مرحلة منذ ١٩٥٢ لأن وعي الناس بمعوقات الديمقراطية كان يزداد عمقا مرحلة بعد مرحلة منذ ١٩٥٢ بالرغم من أن الثورة قد رفعت منذ ١٩٥٢، عقبات كثيرة في كل مرحلة من مراحلها.

وتضاعفت حدة مشكلة الديمقراطية حين تضاعف عدد المصريين خلال عمر الثورة . فهذا جيل جديد هو جيل الثورة، قد أصبح صلب التركيب الاجتماعي وبدأ يربي على يديه جيلاً ناشئاً بعده ، قوامه الأخوة الصغار. وجيل الثورة لم يرث من الجيل الذي سبقه " كنز القناعة " الذي لا يفنى والذي دفتته الثورة. والمساواة عنده بديهية إنسانية كما علمته الثورة . ولم يعرف أحد منه " عز " امتلاك الابدديات وسكنى السرايات ودولة المليونيرات والأمراء والأميرات والبكوات والباشوات ، فذلك عالم قضت عليه

الثورة . وهو قد سمع وتعلم فأمن بقيم الحرية والمساواة والتقدم والديموقراطية فهو يعاني أكثر من أي جيل مضى مما يمسه هذه القيم أو يحول دون تحويلها إلى حياة فعلية . لأنه يعرف - أكثر من أي جيل مضى- إن تلك حقوق له لا بد لها من أن تصبح واقعاً يحياه . ولقد تمرد، أو كاد أن يتمرد؟ هذا الجيل، حين كان ناشئاً ، على الثورة وقائدها عام ١٩٦٨ ، لأن التناقض بين ما كان يريد وما وقع فعلاً كان أكثر حدة مما عرفه أي جيل آخر . ولم يتوقف كثيراً ليعرف أنه جيل تحقق له ما لم يكن يحلم به أي جيل قبله . تحققت له أولاً وقبل كل شيء فرصة أكبر للافلات من الموت في سن الطفولة (هبطت نسبة الوفيات إلى تسعة في الألف حتى سن الرابعة) بفضل رفع مستوى المعيشة والخدمات الصحية وإمداد القرى بالمياه النقية والخدمات العلاجية والدوائية المجانية للعمال فأصبح هذا الجيل حين أدرك سن الخامسة عشرة يمثل نصف عدد الشعب تقريباً . وقد كانت نسبة مرتفعة من الأجيال السابقة يحول الموت مبكراً دون أن تواكب جيلها . وفرص التعليم المباح بدون أجر والجامعات المفتوحة لكل قادر ذهنياً بدون قيد، والعمل ينتظره فور تخرجه بدون أن يعرض نفسه لمهانة " النخاسة " فلا يبيع ويشترى وتحدد له المنافسة الحرة في سوق العمل سعره، كما كان يحدث لأجيال قبله.. وبدون أن يعرض أهله لمذلة استجداء التوصيات من البكوات والباشوات ليحصل على عمل كما كان يذل أهل جيل قبله. لم يتوقف جيل الثورة عند كل هذا لأن ذاتها لم تترك فرصة أو مناسبة لتعليمه وإن كل ما قدم إليه ليس إلا بعض حقه من وطنه وإنه لم يسترد بعد كل حقوقه فطالب- بجسارة صاحب الحق- بما يستحق كاملاً . و لم يزل .

من بين الانجازات الديموقراطية للثورة كان هذا الانجاز " البشري " أروعها ، لأنه استولد الشعب العملاق جيلاً يقظاً . واليقظة الشعبية أولى شروط الديموقراطية نظاماً والديموقراطية ممارسة. وهكذا، حين وافت سنة ١٩٧٠ كان في مصر شعب أكثر تمسكاً بحقه في الديموقراطية من شعب ١٩٦١ ومن شعب ١٩٥٦ ومن شعب ١٩٥٢ لأن موجة الوعي الشعبي كانت في تصاعد مستمر منذ ١٩٥٢ بفعل الثورة ذاتها. وكان لا بد أن تحل المشكلة الديموقراطية في شعب شبابه جيل يقظ متوتر لا يقبل أنصاف الحلول أو الانتظار.

إنه الجيل " الناصري " ...

وكان حل مشكلة الديموقراطية في مصر يقتضي التعامل مع هذا الجيل وإتاحة الفرصة له ليتحول من جيل عريض من الأفراد إلى قوة منظمة محررة من رواسب الماضي لتقود المسيرة الاشتراكية والديموقراطية .

الأسلوب:

في بيان أسلوب حل مشكلة الديموقراطية تتجلى قمة نضج موقف عبد الناصر من فهم المشكلة وحلها. عبد الناصر هنا " عالم " متمكن من المعرفة الصحيحة بمشكلة الديموقراطية. تقوم معرفته على الوعي بمعطيات موضوعية غير مشوبة بأية أوهام " مثالية ". وهو أكثر وعياً من أية مرحلة سابقة بالبعد التاريخي لمشكلة الديموقراطية ، وبكيفية حلها ، وبالقوى القادرة على إنجاز هذا الحل وبأساليب حركتها في نضالها الطويل من أجل الديموقراطية..

(١) في يوم ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ قال عبد الناصر : " احنا ما بقيناش دولة اشتراكية ، ولا يمكن أن احنا نقول ان احنا النهارده دولة اشتراكية . احنا في مرحلة انتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية " . فإذا تذكرنا انه كان قد قال من قبل في يوم ٩ يوليو ١٩٦٠ : " هناك.. اتصال عضوي بين الاشتراكية والديموقراطية حتى ليصدق القول بأن الاشتراكية هي ديموقراطية الاقتصاد وأن الديموقراطية هي اشتراكية السياسة " .. إذا تذكرنا هذا تكون خلاصة موقف عبد الناصر كما انتهى إليه ان مصر ليست دولة ديموقراطية لأنها ليست دولة اشتراكية . وأنها في مرحلة انتقال من الديكتاتورية إلى الديموقراطية

لأنها في مرحلة انتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية وأن الديمقراطية في مصر في العالم الثالث النامي- كما قلنا في بداية هذا الحديث، ليست نظاماً نموذجياً قابلاً للتطبيق بالأمر ولكنه نضال طويل يتقدم خلاله الشعب من خلال الوعي والممارسة نحو الديمقراطية.

(٢) في خلال مرحلة التحول هذه لا يعني تجريد أعداء الديمقراطية الاشتراكية أسلحتهم أنهم غير موجودين : لا : " الرجعيين موجودين والرأسماليين موجودين ومستنيين أي غلطة ويتفقوها .. المجتمع الاشتراكي في مرحلة الانتقال من الرأسمالية المستغلة إلى الاشتراكية لم يتوصل إلى التخلص من آثار الاقطاع والرأسمالية والبيروقراطية (عبد الناصر في ١٢ نوفمبر ١٩٦٤) . " يمكن جردناها من أسلحتها وجردناها من أموالها ولكن هذه الطبقة لا زالت موجودة .. لسه عايزه عشرات السنين لغاية ما تنقرض هذه الطبقة " (عبد الناصر في ٢٤ ديسمبر ١٩٦٤) . " فيه حزب رجعي وحيفضل موجود بدون إعلان وبدون ترخيص وعارفين بعض واتلموا على بعض ومنظمين قوى " (عبد الناصر في ١٦ مايو ١٩٦٥) . " إن المشكلة هي أن العناصر المضادة للثورة موجودة داخل الاتحاد الاشتراكي وهي عناصر حركية ونحن ينقصنا داخل الاتحاد الاشتراكي نفسه العناصر الحركية المخلصة.. وفي رأيي أن الاتحاد الاشتراكي بوضعه الحالي لا يستطيع أن يقوم بالعمل السياسي ولا بتحقيق تحالف قوى الشعب العاملة. لأن الأعضاء الموجودين فيه اليوم يمثلون عناصر ثورية وعناصر مضادة للثورة . (عبد الناصر- مفهوم العمل السياسي- ١٩٦٥) .

(٣) " فما هو الحل ؟ .. هل نمسك بالاقطاعيين والرأسماليين والرجعيين ونذبحهم ونقول نخلص من شرهم ؟ .. سيقولون إن هذا ليس طريقنا ولا سبيلنا. إن الحل لهذا هو أن تتجمع القوى الاشتراكية وتتعارض وتنظم لتتصدى بكل قوة لمحاولات القوى الرجعية " (عبد الناصر في ١٢ نوفمبر ١٩٦٤) . " قد نستطيع أن نتغلب على هذا النقص بالوسائل الإدارية ونقول ايه دي وسائل إدارية ثورية ولكن أعتقد أن مرحلة الوسائل الإدارية انتهت .. ولا بد أن نعتمد على الوعي الكامل للشعب العامل " (عبد الناصر في ١٦ مايو ١٩٦٥).

(٤) " الحل هو أن يكون لدينا كادر وحزب .. يجب إذن أن نعمل على أساس هدف .. هل الهدف أن نقيم تنظيماً على الورق.. طبعاً لا.. لأن وجود التنظيمات على الورق لا يحقق هدفنا.. وأنا أعتقد أن الهدف الأساسي هو أن ينشط الاتحاد الاشتراكي كاتحاد جماهيري يجمع كل الجماهير... وفي نفس الوقت نخلق تنظيماً سياسياً " . " وإذا اعتبرنا أن عملنا يجب أن ينحصر في العمل السياسي في الوقت الحاضر حتى نستكمل تشكيل الحزب " . " اننا نريد الحزب الاشتراكي داخل الاتحاد الاشتراكي وبدون هذا الجهاز السياسي الذي أسميه الحزب الاشتراكي فلن نستطيع أن نقود الجماهير أو أن نتصدى للقوى المضادة " (عبد الناصر- مفهوم العمل السياسي- ١٩٦٥) " إحنا حاطين في الاتحاد الاشتراكي تسعة مليون، إذن يجب أن ننظم القوى الاشتراكية الثورية في كادر سياسي أو في تنظيم سياسي، من داخل الاتحاد الاشتراكي، وبهذا نستطيع فعلاً أن نقيم بنيان التنظيم السياسي ودي عملية سايرين فيها دلوقتي...".

التوقف :

في آخر خطاب عام ألقاه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر يوم ٢٢ يوليو ١٩٧٠ لم يذكر كلمة واحدة عن الديمقراطية. والواقع أنه بالرغم من إصداره بيان ٣٠ مارس في أوائل عام ١٩٦٨ فإنه منذ هزيمة ١٩٦٧ كان قد تفرغ وأعطى كل فكره وجهده .. ثم أخيراً حياته.. لحل مشكلة التحرير التي تفاقمت بعد الهزيمة بحيث نستطيع أن نقول مطمئنين إلى أن تجربة الديمقراطية كما قادها عبد الناصر توقفت عند ١٩٦٧. وليس أدل من هذا أنه بالرغم من أنه كان قد شكل لجنة موسعة يوم ٣٠ مايو ١٩٦٦ لوضع الدستور الدائم . وكانت توالي مهمتها، فإنه في بيان ٣٠ مارس استفتى الشعب على تأجيل وضع

الدستور الدائم إلى ما بعد إزالة آثار العدوان فوافق الشعب على التأجيل حتى " لا يعلو صوت فوق صوت المعركة " .

وفي ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ توفي الرئيس الراحل جمال عبد الناصر تاركاً مشكلة الديمقراطية وحلولها الممكنة وأسلوب حلها عند الحدود التي أوردناها من قبل . ورشح الاتحاد الاشتراكي العربي الرئيس أنور السادات للرئاسة ، فرشحه مجلس الأمة ، واستفتى عليه رئيساً . وفي شهر مايو ١٩٧١ بدأ الصراع في القمة . كان الموضوع " الظاهر " للصراع هو إقامة اتحاد ثلاثي بين مصر وليبيا وسوريا . وعرض الأمر على اللجنة التنفيذية العليا وانقسم الرأي وكان الرئيس السادات في صف الأقلية . فاجري تعديل على مشروع الاتحاد يتفق مع رأي الأغلبية فحظي المشروع بالموافقة الإجماعية . ولكن رئيس الجمهورية رأى أن وراء الأكمة ما وراءها فأطاح بالذين عارضوه .. ثم حل جميع المؤسسات الشعبية والدستورية التي رشحته نفسها لرئاسة الجمهورية وكشف فقال إن! كانت كلها، منذ إنشائها، مصنعة. ثم أعاد إنشائها مجدداً وأصدر دستور ١٩٧١ (١١ سبتمبر ١٩٧١) فجاء الدستور مضيئاً إلى السلطات التي كانت مخولة للرئيس جمال عبد الناصر سلطات لا مثيل لها في أي دستور مصري سابق أو أي دستور نعرفه في العام . وبذلك تكثفت أكثر من ذي قبل السلطات التنفيذية في يد رئيس الدولة . أما الاتحاد الاشتراكي العربي فقد أصبح - حين صدور دستور - ١٩٧١ تجمعاً من الناس على الورق وفي المقرات يفتقد عنصرين من عناصر تكوينه . أولهما التنظيم السياسي داخله والثاني اللجنة التنفيذية العليا لم تشكل أبداً . فكان هو أيضاً اتحاداً شتراكياً عربياً لا يمت بصلة قريبة أو بعيدة لا بالاتحاد الاشتراكي العربي كما جاء في الميثاق ودستور ١٩٧١ ولا بالاتحاد الاشتراكي العربي الذي كان قائماً قبل مايو ١٩٧١ .. وكانت تلك فترة توقف طالمت إلى أن يرى الرئيس كيف يكون الاتحاد الاشتراكي العربي..

خلال فترة الانتقال هذه طرحت مشكلة الديمقراطية في مصر للمناقشة، وكان الذي تولى طرحها الرئيس أنور السادات نفسه كما قلنا في بداية هذا الحديث وبالرغم من كل المواقف المختلفة و المتنوعة فقد كان الاختبار الأساسي محصوراً بين أمرين :

الأمر الأول : تكلمة " المشوار " الديمقراطي الذي بدأه عبد الناصر انطلاقاً من آخر ما وصلت إليه المشكلة وحلولها الممكنة، التي أوردناها من قبل.

الأمر الثاني، إلغاء التجربة والاختيار من جديد..

وكانت صعوبة الاختيار، التي أثارت كثيراً من الجدل ، إن وراء الاختيار الديمقراطي كان يكمن الاختيار الاشتراكي... فكيف كان اختيار الرئيس أنور السادات ..؟ إن الإجابة تخرجنا عن موضوع حديثنا. وموضوع حديثنا عن عبد الناصر ومشكلة الديمقراطية في مصر.. وليس عن أنور السادات ومشكلة الديمقراطية في مصر..

على هامش التجربة:

هناك موضوعان يمثلان جزءاً بارزاً مما يكتبه المؤرخون أو أصحاب المذكرات وهم يتحدثون عن عبد الناصر ومشكلة الديمقراطية في مصر. و مع ذلك فإننا لم نعطهما مكاناً في هذا الحديث :

أولهما: الجرائم التي ارتكبت ضد بعض المواطنين الذين قبض عليهم خلال مراحل متفرقة من حكم عبدالناصر.

ثانيهما : الصراع بين عبد الناصر قائد الثورة و بين الشيوعيين والايخوان المسلمين وامصاحبه من أحداث كانت في بعض الحالات دموية.

لم نتحدث عن الموضوع الأول لأن ما وقع كان جرائم . وهي جرائم معاقب عليها بأقصى العقوبات إلى حد الإعدام بمقتضى ذات القوانين التي تشكل ركناً من أركان نظام عبد الناصر.. والجرائم تقع في كل مجتمع وفي كل نظام ولولا هذا لما وجدت القوانين الجزائية و المحاكم والسجون .. ولكنها، مهما بلغت بشاعتها ، لا تؤثر في طبيعة النظام ذاته. ثم أن تلك الجرائم قد تحدد مسئوليتها قضائياً على عاتق الذين كانوا في ظل حكم عبد الناصر يناهضونه ويقومون دولتهم العسكرية فوق دولته المدنية. ثم، إذا قيل إنه لم يفعل شيئاً ، نقول ، إن عبد الناصر هو الذي صفى المؤسسة العسكرية، وقدم أعضاءها إلى المحاكمة. وفي حياته قضي على شمس بدران عميد المجرمين في القوات المسلحة، وصلاح نصر عميد المجرمين في المخابرات العامة بعقوبات جسيمة بعد محاكمات عادلة. والذي نعرفه أن الرئيس أنور السادات قد أمر بالإفراج عنهما وإخراجهما من السجن .. ليتقدم المجنى عليهم، مرة أخرى ، ويأخذون موقف عبد الناصر فيخاصمونهما لدى القضاء الذي يعيد الحكم عليهما مرة أخرى .. وليس في كل هذا ما يمكن أن يغير الموقف من الديموقراطية..

ولم نتحدث عن الصراع بين عبد الناصر قائد الثورة وبين الشيوعيين والإخوان المسلمين أولاً لأننا لا نحيد النفاق وثانياً لأن ذلك الصراع لا علاقة له بمشكلة الديموقراطية في مصر وثالثاً لأن الصراع على السلطة ليس لعبة رياضية. إن كلاً من الشيوعيين والايخوان المسلمين كان حزباً منظماً يواجه دولة منظمة يقودها عبد الناصر وقد قدر الشيوعيون والإخوان المسلمون ودبروا وخططوا وجهزوا وأعدوا ما استطاعوا من عدة لإسقاط عبدالناصر عنوة والاستيلاء على السلطة . ولو نجح أي منهما فيما دبر وخطط لقدموا عبد الناصر وكثيراً من رفاقه إلى المشانق ، أو لنجحت محاولات اغتياله .. اختاروا إذن قواعد الصراع بالعنف فتحدهم إليها وسحقهم بدلاً من أن يسحقوه . وقد يكون من حقهم الانساني أن يتألموا.. ولكنهم لا يستطيعون أن ينسبوا إلى عبد الناصر أن خالف قواعد الصراع التي اختاروها . ولا علاقة للشعب في مصر بتلك القواعد وصراعاتها الدموية من أجل الاستيلاء على الحكم .. أي لا علاقة لتلك القواعد وصراعاتها بمشكلة الديموقراطية في مصر فلا توجد دولة في العالم تقبل أن يسقطها أعداؤها بالعنف خشية أن تنتهم بأنها غير ديموقراطية .

كل هذا على هامش التجربة وليس من صميمها فلا يستحق أن يذكر.

و أخيراً :

فقد اجتهدنا ولكل مجتهد نصيب .. من الرضا أو من السخط . ونحن نقبل نصيبنا أيأ كان نوعه لأننا ما أردنا- منذ البداية- أن نرضي أحداً أو أن نغضب أحداً . وما يزال باب الاجتهاد مفتوحاً ... لمن يريد.

القاهرة مايو- يوليو ١٩٧٧

دكتور عصمت سيف الدولة

الفهرس

مقدمات	
لماذا قامت ثورة ١٩٥٢.....	
خطان في الحركة الوطنية.....	
القيود.. و الحدود	
البحث عن الطريق.....	
تحرير الفلاحين	
أسطورة المستبد العادل.....	
حجر في الماء الراكد.....	
السلطة، كل السلطة، للشعب.....	
النقد... و النقد الذاتي.....	
دروس مرة لمن يريد أن يتعلم.....	
الشعب... الشعب... من هو الشعب.....	
ثورة التصحيح	
النجاح... و الإخفاق.....	
خاتمة..	